السنة الأولى ماستر
التخصص: تاريخ الجزائر الحديث 1519-1830
المقياس: العلاقات الجزائرية الأوربية 1
المحور الأول: الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية
1- دوافع الغزو الأسباني على السواحل الجزائرية

أ.د. عبد القادر فكاير

إن أسباب الاحتلال الإسباني لسواحل المغرب الأوسط تتمحور حول أسباب دينية واقتصادية واستراتيجية وعسكرية ، إلى جانب طبيعة بعض الشخصيات السياسية والدينية في أسبانيا التي كانت تنزع إلى سياسة الغزو، وأعمال القرصنة أو غيرها ، هذا ما سنبينه فيما يلي :

1 . الدافع الديني :

لقد ظل الحقد الصليبي الدفين ، حيّا في نفوس الكثير من رجال السلطة الدينية والدنيوية ، منذ الحروب الصليبية في المشرق ، لينتقل إلى بلاد المغرب ؛ انطلاقا من إسبانيا ، وقد ركز كل مؤرخي الكاردينال خيمسنيس على الأسباب الدينية للمشاريع الأسبانية في بسط نفوذها على السواحل الإفريقية المقابلة لها. فأصبحت أسبانيا تعتبر نفسها تمثل العالم المسيحي بعد ما تمكنت من القضاء على الوجود الإسلامي في شبه جزيرة أيبيريا ، وإثر ذلك أخذت تنشط في هذا السبيل لبسط نفوذها ، والتوسع على حساب الممالك المغربية . فكان للتعصب الديني ، والرغبة في وقف المد الإسلامي في القارة الأوربية، منذ أواخر القرن الخامس عشر وطوال القرن السادس عشر ، دفعت الأسبان إلى الزحف إلى البلاد الإسلامية في شمال إفريقيا . فلم يكن للأسبان طموح آخر سوى نقل الحرب - التي كانت تجري على أراضيهم لعدة سنوات - إلى بلاد الممالك المغربية ، والسعي من وراء ذلك إلى الحصول بقوة السلاح على هذه البلاد .

لقد أصدرت البابوية في سنتي 1493 و1494 أمران بابويين في عهد البابا الكسندر السادس ، تتعلق بالحرب الصليبية الإفريقية المباركة ، ومنحها عبارات الطموح ، كان من بينها الأمر البابوي الصادر في سنة 1494 ، الذي بارك فيه الحرب الصليبية بإفريقيا ، وطلب من جميع المسيحيين أن يدفعوا ضريبة "الكروزاد" (Crusada) لصالح الملوك الكاثوليك الأسبان.

اتجه الزعماء الإسبان إلى العمل على توفير مصادر تمويلها ، واجتهدوا في تحصيل الجباية المقترنة بالبابوية ، إذ بعد موافقة هذه الهيئة المسيحية في روما ، شرعوا في تحصيل هذه الضريبة . وكان الزعماء الأسبان يعملون على القيام بوظائفهم كملوك كاثوليك حيث أن كل مراسلاتهم المتعلقة بالشؤون الإفريقية تشير بشكل واضح إلى الطابع الديني لسياستهم. جندوا عددا من الجواسيس ، فقد تردد على سواحل المغرب الأقصى كل من

لورينثو دي ثافرا(Lorenzo de Zafra) وليثكانو(Lezcano) ، وتغلغل في مملكة تلمسان لورينثو دي باديا(Lorenzo de Padilla).

2 . الدافع الاقتصادي :

لقد تعرضت أسبانيا إلى انهيار اقتصادي رهيب بعد طرد المسلمين واليهود من أراضيها ، الذين كانوا يشكلون العمود الفقري لاقتصاد بلاد الأندلس ، وبذهابهم تعطل الإنتاج وغابت وسائل التصنيع ، فتوجه زعماء هذا البلد إلى اكتساح بلاد المغرب ، وعلى وجه الخصوص المغرب الأوسط ، كإجراء وقائي وسلوك يراد منه الرغبة في وضع حد لهذه الأزمة الخانقة ، وذلك عن طريق الاستفادة من موارده المتنوعة التي لا تنضب.

ومما لا شك فيه أن المغرب الإسلامي كان يتوفر على خيرات لم تكن موجودة في أية دولة في أوربا حتى عصر الكشوفات الجغرافية ، وكان التجار الأوربيون يجوبون كثيرا أراضي بلاد المغرب ، وخاصة منها المدن الساحلية مثل مراكش وآسفي وهران وتونس ، وغيرها من المدن الأخرى . وكان لهؤلاء التجار اهتمامات كبيرة بالوضع الإقتصادي الداخلي ، فأخذوا يدرسونه بعناية ودقة ويكتبون تقارير ثم يرسلونها إلى حكوماتهم . وكان بعضهم يرغب الملوك في ذلك الوقت باحتلال أطراف من هذه البلاد.

ووكان الإسبان يسعون إلى تأمين سفنهم من خطر البحارة المسلين الذين كانوا يجوبون أطراف البحر المتوسط . فمن وراء تلك الحملات ، كان الأسبان يهدفون إلى حماية طرق مواصلاتهم مع جزيرة صقلية ، التي كانت تزودهم بالحبوب .

4 ـ الرغبة في فرض السيادة على البحر (القرصنة) :

إن قضية المواجهة بين المسلمين والمسيحيين في البحر المتوسط قديمة ، ومن دون شك تعود جذورها إلى أعقاب الحروب الصليبية .

وقد أصبحت هذه المواجهة تدعى في القرن الخامس عشر بعبارة القرصنة ، وقد ازدادت شدتها منذ امتداد النفوذ العثماني في البحر المتوسط . علما بأن كلمة قرصنة دخيلة على اللغة العربية ، إذ لا تحتوي هذه اللغة على مرادف لها ، وإنما أدخلت في القرن الخامس عشر إلى العربية من عبارة كورسة(Corsa) الإيطالية، ومعناها الجري. وكان النشاط البحري في بلاد المغرب الأوسط نابعا من الدفاع عن المدن الإسلامية ، انطلاقا من بجاية ووهران ، ضد الخطر الأسباني ، وبالتالي الحصول على الغنائم . كما كان لذلك النشاط البحري الإسلامي نابعا من ضرورة مساعدة إخوانهم الأندلسيين ونقلهم إلى أراضيهم ، وقد اشتهر بهذا العمل الأخوان عروج وخير الدين ، الذين لجآ إلى جيجل ، بعد طرد الجنويين منها ، والتحق بهما أكثر من 20 ألف من السكان المحليين وقدموا لهم خدماتهم. ولما أصبحا يحظيان بالعناية العثمانية ، أخذت أسبانيا تنظم هجماتها على السواحل المغربية ، مما أدى إلى صدام مباشر بين الجزائر وأسبانيا طوال ثلاثة قرون.

5 ـ تنافس أسبانيا مع البرتغال :

ظهر البلدان أسبانيا والبرتغال ضمن مرحلة التغير الذي شهدته القارة الأوربية ببروز الكيانات السياسية والدول القومية الحديثة في أوربا ، ورغبتهما في التوسّع، وتحقيق الأمجاد خارج القارة العتيقة . سواء بالتوجّه نحو المناطق المجهولة ، الذي أدّى إلى

اكتشاف ـ ما سمّي ـ بالعالم الجديد (قارة أمريكا) ، أو نحو العالم القديم والمتمثل في قارتي إفريقيا وآسيا .

فقد كان لحركة الكشوفات الجغرافية التي استهلتها البرتغال ومعها أسبانيا قد أدت إلى دخول البلدين في صراع وتنافس في هذا المجال . وقد أدت هذه الحركة إلى تغيير الطرق التجارية التقليدية ، وتراجع القوى التجارية التي كانت تهيمن على القوى التجارية في البحر المتوسط ، والمتمثلة في المدن الإيطالية ، على رأسها مدينتا جنوة والبندقية . كما دفعت تلك الحركة ببعض الأمم الأوربية ، وفي طليعتها البرتغال وأسبانيا ، إلى البحث عن مناطق نفوذ خارج القارة العتيقة ، فكانت سواحل إفريقيا الشمالية والغربية هدفا لطموح هذين البلدين.

6 ـ رغبة الأسبان في التوسع الاستعماري:

لقد اتجه الأسبان بعد سقوط غرناطة إلى سياسة توسعية تتعلق بانتهاج سياسة استعمارية في إفريقيا ، تنطلق أولا من المناطق الساحلية ، ثم التوغل فيما بعد إلى الجهات الداخلية . وقد تحدثت بعض الكتابات الأوربية في هذا السياق أن هدف الكاردينال خيمينيس ليس العزم على احتلال وهران كهدف نهائي ، ولكنها وسيلة للتوغل والانطلاق من أجل احتلال كل إفريقيا . إذ بعد ثلاثة أيام من احتلال وهران كتب الكاردينال خيمينيس لزعماء بلاده يدعوهم إلى إرسال المزيد من الأسبانيين . كما طلب من السلطات العسكرية البقاء ، والشروع في تنفيذ المخطط الاستعماري للأرض الإفريقية . وفي هذا السياق ، أرسل الملك فيرديناند الكاثوليكي خطابا إلى بيدرو نافارو في شهر ماي من سنة 1510، يدعوه فيه ، أن عليه ألا يترك أحدا من سكان المدن التي يحتلها في شمال إفريقيا ، وذلك من أجل إعمارها مستقبلا بالمسيحيين فقط ، وإلا فإنه من المستحيل عليه الاحتفاظ بها لمدة طويلة. لكن فيرديناند والذين تلوه من الملوك الأسبان لم يفلحوا في تطبيق هذه السياسة ، لأنهم لم يرضوا التخلي عن الدور الذي كانوا يمارسونه في إيطاليا وكذلك في ألمانيا محتفظين بكل قدراتهم المالية والعسكرية من أجل الحروب الأوربية.

لقد دفع الحرص الشدّيد ؛ لهؤلاء الملوك على غزو السواحل الإفريقية ، إلى الإسراع لتنفيذ مخططهم ، ولكن موت الملكة إيزابيلا المفاجئ سنة 1504 ، قد أخّر تنفيذ العدوان إلى وقت لاحق ، وتحقيق وصية الملكة وأمنيتها المشهورة التي تدعو إلى غزو إفريقيا.

7 ـ دافع انتقامي :

إن أغلب الكتابات الأوربية تعتبر الحملات الأسبانية على السواحل المغربية ، بمثابة رد فعل عن اعتداءات التجار المغاربة على السواحل الإسبانية ، وحصرها في هذا المجال، لأن تلك السواحل ـ حسب رأيهم ـ كانت تستقبل سفنا محملة بالبضائع ،وهي قادمة من قارة أمريكا ، فتكون معرضة حسب رأيهم لخطرهؤلاء البحارة. وفي هذا السياق فإن سبب في احتلال مدينة المرسى الكبير وهران حسب ما أوردته الوثائق الأسبانية، كان ردا على الحملات التي كانت تقوم بها السفن الإسلامية ضد السواحل الأسباينة من أجل تحرير المهاجرين الأندلسيين من الاضطهاد، والذين تعرضوا له من قبل رجال الكنيسة بعد سقوط مدينة غرناطة عاصمة بني الأحمر .ولهذا فقد اعتبر "مونتنيس" أن الغزو الأسباني لبلدة المرسى الكبير سنة 1505 ؛ كان مسبوقا بعمليات بحرية قام بها سكان هذه البلدة ضد المدن الساحلية والجزر الإسبانية.

السنة الأولى ماستر
التخصص: تاريخ الجزائر الحديث 1519-1830
المقياس: العلاقات الجزائرية الأوربية 1
المحور الأول: الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية
2- المناطق التي تعرضت للغزو الأسباني

أ.د. عبد القادر فكاير

نتعرض في هذا الموضوع إلى المناطق التي استطاع الأسبان الوصول إليها من الأراضي الجزائرية، سواء تمكن الجيش الأسباني من احتلالها أم لم يتمكنوا . فقد تمكنوا من احتلال بعض المدن الساحلية لفترات متفاوتة من الزمن ، وفشلوا في السيطرة على مدن ساحلية أخرى رغم جديتهم في مسعاهم التوسعي. والملفت للانتباه أن الإسبان لم يتمكنوا من التغلغل إلى المناطق الداخلية من البلاد . باستثناء وصولهم إلى مدينة تلمسان مرورا ببعض المناطق المؤدية إليها.

أولا : في القرن السادس عشر :

تميز هذا القرن بتعرض الجزائر إلى غارات أسبانية عديدة ، نجحوا في بعضها في احتلال بعض المدن وفشلوا في أخرى .

1 - مناطق نجحوا في احتلالها بالقوة العسكرية :

لقد استعمل الأسبان طرقا مختلفة في فرض سيطرتهم على المدن الساحلية الجزائرية، من أهمها طرقتان رئيسيتان هما : أسلوب القوة العسكرية ، وأسلوب فرض المعاهدات على زعماء المناطق التي وصلوا إليها ، تحت طائلة التهديد .

- احتلال المرسى الكبير 1505:

قاد الحملة الدون دييغو القرطبي (Don Diego de Cordoba)، وعندما وصلت قواته إلى المرسى الكبير وجدت عددا يتراوح بين 400 و 500 من المرابطين. ورغم قلة عددهم فإنهم حاولوا منع الغزاة من الإنزال. لكن الاختلاف في امتلاك العدد والعدة ، مكن الجنود الأسبان من النزول إلى البر ومحاصرة الحصن ثم احتلاله. وانتهت هذه المعركة بعقد هدنة، مكنت أفراد الحامية من الانسحاب، بعد أن جردهم الأسبان من أسلحتهم.ثم سيطر الأسبان على المدينة، وعملوا على تغيير معالمها الإسلامية ، إذ تم تحويل المسجد إلى كنيسة، ثم أدخلوا بعض الإصلاحات على الحصن وقاموا بتنصيب المدافع على أسواره. وذلك خوفا من تعرضهم لعمليات انتقامية يشنها سكان المدينة وضواحيها.

- احتلال وهران 1509: بناء على التقرير تجسسي الذي أرسله الجاسوس فيانيلي الذي اعتبرها من أشهر مدن بلاد المغرب لغناها بالأسواق والتجارة ، عزم الحكام الإسبان على غزوها. فتحت إلحاح هذا الكاردينال صدر بيان ملكي في ديسمبر 1508يوافق فيه على غزوها. ولهذا الغرض جمع الكاردينال وبيدرو نافارو (Pedro Navarro)القوات العسكرية الموجودة في خارج أسبانيا وداخلها في مدينة قرطاجنة ، شارك في الحملة كبار القادة العسكريين منهم والدون دييغو دي فييرا(Don Diego de Verra).

أقلع الأسطول يوم 16 ماي 1509، يحمل عشرة آلاف من المشاة وأربعة آلاف حصان وثمانمائة متطوع . ولما علم السكان بالخطر الذي يستهدف مدينتهم اعتصموا في المرتفعات وسعوا إلى الدفاع عن مدينتهم.غير أن التفوق العددي للأسبان ونظام سلاح المدفعية مكنهم من إجبار المقاومين على التراجع نحو المدينة للاحتماء وراء أسوارها.وتمكن الأسبان من الدخول إلى المدينة من أحد .وقاموا بقتل كل شخص وجدوه أمامهم، ولم يسلم من أذاهم حتى النساء والأطفال ، وقد أدت هذه الحملة إلى هلاك أكثر من أربعة آلاف شخص، وأسر أكثر من خمسة آلاف.

ـ احتلال بجاية 1510:

كانت بجاية في تلك الأثناء تعيش أجواء من الفتن العائلية على الحكم بين الأمراء الحفصيين،ووقوع الحروب بينهم. وفي أول جانفي 1510 غادر بيدرو نافارو جزيرة إبيزا (Ibiza) يقود أسطول على متنه أكثر من 10 آلف جندي ومعدات أخرى ومؤن. ووصل إلى بجاية يوم 5 من الشهر. ولما ظهرالأسطول أمام المدينة سارع أهلها إلى إعلان حالة الإستنفار ، وجمع قواتهم وأسلحتهم. تمكنت فرق الجيش من الإنزال في مكان قرب المدينة تحت يدعى حاليا زغواط(Egouades). ثم وجه بيدرو نافارو إنذارا إلى الأمير عبد الرحمن بن السلطان عبد العزيز، يطلب منه تسليم المدينة . لكن الأمير رفض ذلك التهديد. عندئذ احتل الإسبان المواقع المرتفعة للإشراف على المدينة، ثم شرعوا في قصف المدينة بالمدافع، ورد أهلها عليهم بالمثل ، واستمر القصف المدفعي المتبادل لمدة عشرة أيام .

وقد حاول السكان رد الغزاة. غير أن سوء التنظيم، وقلة الاستعداد والتدريب القتالي، رغم التفوق العددي ؛ فإن فعالية نوعية السلاح الأسباني مكنت الأسبان من احتلال مواقع جديدة تشرف على المدينة ، اضطر إثرها بعض الجنود المسلمين إلى التراجع نحو أسوار المدينة للإحتماء بها ومواصلة المقاومة من ورائها. وقد ذهب ضحية هذا الغزو حسب تقدير ابرهيم المريني أربعة آلاف وخمسمائة وخمسون شهيدا. أما عن الخسائر البشرية الأسبانية فقد ذكرت بعض المصادر الغربية أنهم قد فقدوا بعض الرجال.

2 ـ مناطق فرض الأسبان عليها معاهدات الولاء:

تعرضت مدن أخرى وإمارات إلى نفس المصير إذ وجدت نفسها مجبرة على توقيع معاهدات الولاء للأسبان والتحالف مع الأسبان وتتمثل فيما يلي:

ـ مدينة تنس: كانت مدينة تنس أول المدن التي أعلنت ولاءها للأسبان ، فبعد احتلال المرسى الكبير، وبينما كان هؤلاء يعدون أنفسهم لاحتلال مدينة وهران؛ وقعت أزمة داخلية بين أمراء العائلة الحاكمة في تلمسان. فإثر وفاة الملك محمد الثابتي منذ سنة 1503، آل الحكم لابنه الأكبر عبد الله . وكان له شقيقان، وهما :أبو زيان ويحي اللذان تآمرا على أخيهما الملك،على اغتياله ، لكن اكتشاف المؤامرة؛ أدى إلى إلقاء القبض على أبي زيان، وتم وضعه في السجن، بينما تمكن أخوه يحي من الفرار مستنجدا بالأسبان. وقد وجد هؤلاء في هذا النداء؛ فرصة لهم لتوسيع نفوذهم ، فساعدوه على تنصيب نفسه حاكما على تنس، على أن يكون تحت نفوذهم ملتزما بدفع الضرائب لهم. ولما مكنوه من السيطرة على المدينة ؛ زودوه بقوات عسكرية تساعده على تأمين موقعه وذلك خلال سنة 1508.

ـ مدينة الجزائر : كانت مدينة الجزائر تعيش تحت سلطة يديرها مجلس متكون من أعيان المدينة تحت حماية الثعالبة ، يتولى حكمها الشيخ سالم التومي . وكان الملك فيرديناند

قد أمر بيدرو نافارو؛ التقدم بأسطوله نحو مدينة الجزائر قصد احتلالها، لأنها كانت في نظره تهدد السواحل الأسبانية. وقد اضطر أعيانها ترضية الأسبان، بإبرام اتفاق معهم يحفظ لهم سيادتهم على المدينة ، ويدفعون لهم الضرائب. ففي جانفي 1510 ، توجه وفد من أعيان المدينة برئاسة سالم التومي إلى مدينة بجاية لمقابلة بيدرو نافارو للتباحث معه بغية التباحث معه بهدف التوصل إلى اتفاق. وفي 13 جانفي، وقع الطرفان اتفاقا لمدة عشر سنوات. و أهم ما جاء فيه، الاعتراف بسيادة الملك الكاثوليكي عليهم، ودفع للأسبان جزية سنوية، وإطلاق سراح الأسرى المسيحيين، على أن يتوجه وفد من أهل المدينة إلى أسبانيا لعقد الاتفاق مع حكومة الملك. كما اضطر ابن التومي على الموافقة بتسليمه للأسبان أكبر الجزر الصخرية، التي كانت تدعى اصطفلة (Stofla)، بنى فيها الإسبان القلعة، التي عرفت بعد ذلك باسم صخرة الجزائر (Penon de Argel) .

ـ مستغانم : لقد كان لموقع مدينة مستغانم القريب من مدينة وهران، أن جذب إليها أنظار الأسبان، بعد احتلالهم لمدينة وهران وإثر ضعف السلطة المركزية في تلمسان ، أخذت بعض القبائل تعلن عصيانها ، وتسيطر على ضواحيها. لقد أدت تلك الأوضاع إلى تعرضها للتهديد الأسباني ، مما أجبر شيوخ المدينة وأعيانها إلى توقيع معاهدة استسلام مع حاكم وهران الأسباني ، وذلك 26 ماي 1511 يلتزم بموجبها شيوخ وسكان مدينة مستغانم وكذلك مزغران بعدة شروط منها: أن يكونوا في خدمة الملك والملكة بكل وفاء . أن يدفعوا الضرائب والرسوم التي كانوا يدفعونها لتلمسان في أول جوان من كل عام لأمين مخزن مدينة وهران . إطلاق سراح جميع الأسرى المسيحيين . أن يزودوا مدينة وهران والمرسى الكبير بالمواد الغذائية والسلع الأخرى ، بأسعارها العادية .

ـ مملكة تلمسان: ولما أصبحت مملكة تلمسان يحيط بها الخطر الأسباني من كل جهة ، وتدخل الأسبان في الاضطرابات الداخلية للمملكة ، مما أدى بحكامها إلى سلوك نفس الطريق . إذ وقعوا مع أسبان مدينة وهران معاهدة لمدة خمس سنوات ، وذلك في 20 جوان من نفس 1511 . كما أبرم باي تونس كذلك معاهدة مع الأسبان ، رغم فشلهم في احتلال جزيرة جربة خلال السنة المذكروة . وبهذه الطريقة تمكن الأسبان حتى سنة 1511، أن يتمركزوا في مواقع حساسة في الضفة الجنوبية للبحر المتوسط ، عبر عنها أحد الكتاب الغربيين بالعبارة التالية : << وباحتلال طرابلس في سنة 1511، فإن أسبانيا تحكمت في نصف دائرة من الأرض كانت تراقبها بواسطة مواقع عسكرية محصنة توزعت عبر أعالي الشمال الإفريقي>> .

3 ـ مواقع فشلوا في الاحتفاظ بها رغم دخولهم إليها :

ـ فشل الإسبان في احتلال شرشال 1531: كان سكان المدينة قد أعلنوا ولاءهم لخير الدين سنة 1528، فقام بتحصينها وشيد رصيفا آخر في الميناء وتوسعيه. وجاء غزوالأسبان لمدينة شرشال حينما أسند الإمبراطور قيادة الحملة إلى البحار الجنوي أندري دوريا (AndréDoria).وانطلق الأسطول الأسباني من جنوة في شهر جويلية ، المتألف من ثمانية وثلاثون سفينة ، يحمل ألف وخمسمائة رجل. ومعدات حربية . فأعد خير الدين العدة لمواجهته ، فتحرك بأسطوله نحو شرشال .

ولما وصل دوريا إلى المدينة أنزل قواته بالقرب منها، دون مقاومة تذكر. ودخل الجنود في أرجاء المدينة وضواحيها ، وانضم إليهم حوالي ثمانمائة أسير مسيحي بعضهم كان يعمل في بناء الرصيف. وكان رجال الحامية المعتصمين بالقلعة يراقبون تحركاتهم ، من القلعة ، ثم هاجموهم بمساندة المهاجرين الأندلسيين وسكان المناطق المجاورة. وتمكنوا من القضاء على أربعمائة جندي، وأسر منهم ستمائة جندي آخر. ولما أدرك قائد الحملة خطورة الموقف، أسرع مع بعض جنوده إلى البحر للالتحاق بأسطوله. اضطر دوريا إلى الفرار ومن معه من الأسرى الذين تمكنوا من الالتحاق به ، وفي هذه الظروف ظهرت في الناحية الشرقية سفن خير الدين ، البالغ عددها عشرين سفينة شراعية . ولما حل خير الدين بالمدينة ، استقبله أهلها وسلموه ستمائة أسيرا، كان من بينهم أحد الضباط الكبار.

ـ انسحاب الأسبان من هنين بعد تخريبها (1531-1534): كانت مدينة هنين الساحلية تشكل مركزا تجاريا هاما بالنسبة لمملكة تلمسان. وكانت بعض القبائل المتذمرة من ولاء حكام تلمسان للأسبان تتعرض للقوافل التجارية المسيحية القادمة من هنين.

نتيجة لهذه الاعتبارات، شن حملة على مدينة هنين بقيادة الدون ألفارو دي بازان (Don Alvaro de Bazane) الذي خرج في أوت 1531، من مالقة على رأس ثلاثة عشر سفينة، تحمل تجهيزات ومعدات مختلفة ، ومؤونة غذائية ، توقف في وهران، حيث تزود 250 جنديا. دافع سكان هنين بكل قوة، تمكنوا من القضاء على 45 جنديا أسبانيا وجرح 100 آخر. غير أن عنصر المفاجأة، واختلال ميزان القوى رجح كفة الانتصار لصالح الأسبان، الذين احتلوا إثر ذلك ميناء المدينة وقصبتها، ثم تعرضت المدينة إلى النهب. وأقام فيها ألفارو حامية أسبانية تتكون من 700رجل، وأربعة مدافع ذات عيار كبير صادروها من قصبة المدينة. قرر ملك تلمسان تحريرها ، فحاصرها. ولما اشتد الحصار، اضطر الأسبان إلى إخلاء المدينة في نهاية عام 1534 ، لكنهم قبل أن يغادروها، دمروا كل معالمها، كالأبراج والأسوار والمساجد والميناء .

ـ فشل الأسبان في الاحتفاظ بمدينة عنابة :

في 16أوت 1535 ، كلف الإمبراطور الماركي دي موندیخار، باحتلال عنابة وهو في طريقه إلى أسبانيا بأسطوله المتكون من 25 سفينة. فتحرك دون ألفارو دي بازان (don Alvaro de Bazane) الذي سبق موندیخار، ومعه 15 سفينة في طريقه إلى عنابة، وما كادت سفنه تصل إلى مشارفها ، حتى بادرته بقية أفراد الحامية بإطلاق نيران مدفعيتها . لما وصل موندیخار ببقية الأسطول أنزل قواته، ثم شرع في احتلال القلعة والمدينة ، وكان بعض سكانها قد غادروها مع خير الدين نحو الجزائر. وبعدما تمكنوا منها، غادرها دي موندیخار وترك فيها 800 جندي لحمايتها. ولم يمكث الجنود الأسبان بعنابة إلا خمسة أعوام فقط حيث تمكنت القوات الجزائرية من محاصرتهم ، وأجبرتهم على الانسحاب سنة 1540. وجاء رد الإمبراطور سريعا لضرب مدينة الجزائر في السنة الموالية .

ـ فشل حملة شارلكان على مدينة الجزائر1541 : تعد هذه الحملة من أشهر الحملات الأسبانية التي تعرضت لها مدينة الجزائر. فرغم قيادتها من طرف الإمبراطور المذكور ومشاركة العديد من الجهات الأوربية ، حيث كانت الاستجابة واسعة للنداء الذي

وجهه الإمبراطور، إلا أن الحملة باءت بالفشل الذريع، وعاد الأمبراطور من حيث أتى. ولا شك أن هذه النكبة ظلت عالقة في ذهنه إلى آخر يوم في حياته . وتعود أسباب هذه الهزيمة إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي:

1 ـ استصغار الإمبراطور بشأن الجزائر واعتقاده بتحقيق النصر.

2 ـ حسن قيادة حسن آغا وشجاعته في العمل على رد العدوان ، فلم يترك السكان يستسلمون لليأس . وذكر أنه قد ركب حصانه وطاف في المدينة يشجعهم. وقد استجابوا للأمر فصمدوا وتضامنوا أمام أعدائهم .

3 ـ فعل الزوبعة البحرية التي أتت على تحطيم 150 سفينة من أحجام مختلفة .

ـ فشل الأسبان في احتلال مستغانم (1543-1558): منذ أن تمكن خير الدين افتكاك مدينة مستغانم من النفوذ الأسباني سنة 1518، أصبحت قاعدة رئيسية للدولة الجزائرية لقربها من وهران. وقد سعى حاكم وهران "دالكوديت" احتلالها ، فقام لهذا الغرض بثلاث حملات على مستغانم ، باءت كلها بالفشل.

قاد حاكم وهران ثلاث حملات عسكرية على مدينة مستغانم وقعت الحملة الأولى في شهر مارس 1543، ولكن دالكوديت أجبر على الانسحاب لوصول تعزيزات كبيرة بعث بها حسن حسن آغا، وتعرضه لهجمات القبائل العربية من بينهم فرسان منطقة مديونة، وخلال صائفة عام 1547 حاول دالكوديت من جديد احتلال مدينة مستغانم ، فحاصرها، غير أن دعم حامية تلمسان لها أجبرت الكونت على رفع الحصار ، ومثلما حدث له خلال سنة 1543، تكرر هذه المرة.

أما المحاولة الثالثة ، فوقعت خلال سنة 1558، فحاصرها . ولما وصلت الإمدادات اضطر إلى الانسحاب ، فتعقبه رجال الحامية إلى غاية بلدة مزغران ، حيث وقعت المعركة لقي دالكوديت في هذه المعركة مصرعه إلى جانب قتل وأسر أفراد جيشه، وقد خلد هذه المعركة الشاعر الشعبي الأكحل بن خلوف في قصيدة عنوانها " قصة مزغران معلومة".

ثانيا ـ بعد القرن السادس عشر :

لقد استمر الأسبان في سعيهم إلى النيل من الجزائر كلما سمحت لهم الفرصة، ولم يشهد القرن السابع أعمال عدوانية مثل التي حدثت في القرن السادس عشر نظرا لتعاظم شأن الجزائر، والظروف الصعبة التي شهدتها أسبانيا على الصعيد الداخلي والخارجي. غير أنها في القرن الثامن عشر جددت حروبها العدوانية على مدينة الجزائر.

1 ـ فشل مخطط لاحتلال مدينة الجزائر1601: جاء في تقرير إيطالي يدعى جيرومينو كونيستاجيو(Geromino Conestaggio) من جنوة بتاريخ 5 نوفمبر 1601، خطة أعدها جاسوس فرنسي يدعى روكس(Roux)، الذ ي لاحظ أن ميناء الجزائر تخف حراسته خلال فصل الصيف، ولم يبق به سوى ألفي جندي. وكان قد قدم هذا المشروع إلى خوان أندري دوريا. وقام هذا الأخير بعرض المشروع على فيليب الثالث الذي اقتنع بالمشروع ، ودعا دوريا الشروع في إعداد الحملة. فاجتمعت القوات في جزيرة مايورقة .

وفي 28 أوت 1601 تحرك الأسطول يتكون من 70 سفينة، على متنها أكثر من 10 آلاف جندي. كان على رأسه مانويل دي بيغا(Manuel de Vega). وفي 30 من الشهر اقترب الأسطول من السواحل الجزائرية ، ولما كان على بعد 30 كلم من مدينة الجزائر ، هبت ريح شديدة أجبرت دوريا على التخلي عن تنفيذ خطته ، وفضل الانسحاب.

2 ـ إعادة احتلال وهران 1732 : ظل الإسبان حريصين على إعادة احتلال مدينة. ولتنفيذ هذا المخطط أصدر الملك فيليب الخامس منشورا في 6 جوان 1732 يطلب فيه الدعم الداخلي ومن الدول المسيحية لاسترجاع المدينة. ولهذا أعد الأسبان في "أليكانتي" جيشا يتألف من 30 ألف رجل. وفي 15 جوان أقلع الأسطول نحو وهران تحت قيادة "الدوق دي مونتيمار"(Duc de Montemar)، وفي 29 من الشهر تم الإنزال في عين الترك، في مكان شبه خالي من القوات العسكرية، ثم تقدمت المرسى الكبير ووهران، وواجهتها القوات الجزائرية في عدة معارك. ونظرا لعدم تكافؤ القوتين وتأخر وصول الدعم من الجزائر، اضطر الباي بوشلاغم إلى إخلائهما من السكان والجنود ،وحسب أحد التقارير أن الأسبان وجدوا بها 138 قطعة مدفع، من بينها 87 قطعة من النحاس.

3 ـ حملة أورياللي على مدينة الجزائر1775 : قرر الملك شارل الثالث شن حملة ضد مدينة الجزائر، فجهز حملة كبيرة تتألف من 22600 مقاتل، على متن أسطول تعداده 400 سفينة حربية ونقل، وعتاد حربي ومؤن وذخيرة . وقد حظي الملك الأسباني بتأييد الكنيسة وبعض الدول الأوربية. عين الملك دون "بيترو كاستخون" قائدا للأسطول ، بينما تولى قيادة الجيش الأميرال الأيرلندي الأصل أورياللي.

انطلقت الحملة من قرطاجنة في 23 جوان، ووصلت إلى عاصمة الجزائر في أول جويلية. وبدأ الإنزال في مصب وادي الحراش في 8 جويلية، سارعت سلطات الجزائر لاستقدام التعزيزات العسكرية من البيالك.وأرغم الأسبان على الانسحاب ، والالتحاق بسفنهم، تاركين نحو 100 مدفع، وآلات حربية أخرى، وحوالي 3000 قتيل، و 466 جريح. وذلك بعد معركة دامت عشرة أيام .

4 ـ حملتا الدون أونطونيو بارثيلو سنة 1783 و1784 :لما رفضت الجزائر عرض الصلح، وجه الملك شارل الثالث أسطولا في صيف 1783، يقوده ""بارثيلو"، يضم أكثر من 80 سفينة، وفي أول أوت باشرت قصفها على مدينة الجزائر، وفي يوم 4 أوت اضطر البحارة الجزائريون إلى الخروج لمقاومة الأسطول الأسباني، وأجبروه على التراجع بعيدا، ولم تتمكن قذائف مدفعيتهم من إصابة هدفهم. استمرت المعركة إلى غاية يوم 9 من الشهر. وقد أحدثت القذائف خسائر في المباني ، لكنها لم تمس الحصون البحرية إلا بأضرار خفيفة ، وبلغ عدد الموتى من المسلمين 46 شخصا. وبعد انسحاب القوات الأسبانية شرعت السلطات الحاكمة في ترميم المباني واتقاء لأي هجوم آخر.بنت حصنا أكثر مناعة .

وفي جويلية سنة 1784 ، أرسل الإسبان أسطولا آخر تحت قيادة بارثيلو مرة أخرى، ضم 130 سفينة حربية. بدأت المعركة في 12 جويلية واستمرت أيام، وأجبر الأسطول الأسباني على الانسحاب مرة أخرى ويعود ذلك لجملة من الأسباب منها :

1 ـ الاستعداد الجيد من قبل الجزائريين، بإنشائهم لحصون وقلاع جديدة ، وبناء السفن .

2 ـ القصف المدفعي الجزائري أجبر السفن الأسبانية على البقاء بعيدا عن المدينة .

3 ـ خروج سفن الأسطول الجزائري وهي تحمل المدافع الكبيرة، فأرغمت الأسطول الأسباني على البقاء بعيدا عن المدينة، مما جعل قذائفه تسقط في البحر، ولا تصيب المدينة.

4 ـ مشاركة المتطوعين من الرجال في القتال، فكانوا وقت الخروج لملاقاة العدو، تجد الناس يزدحمون على الركوب معهم ، ولا يصل لذلك إلا الرجل الشجاع .

السنة الأولى ماستر
التخصص: تاريخ الجزائر الحديث 1519-1830
المقياس: العلاقات الجزائرية الأوربية 1
المحور الأول: الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية
3- معاهدتا الجزائر مع إسبانيا 1786 و 1791

أ.د عبد القادر فكاير

لقد ظلت العلاقات السياسية بين الجزائر وأسبانيا في حالة حرب ، منذ بداية القرن السادس عشر، إثر الحملات التي شنها الأسبان على كثير من السواحل الجزائرية. ورغم تمكن الدولة الجزائرية من إفشال مخططهم في احتلال مدينة الجزائر وتحرير مواقع أخرى من نفوذهم، إلا أن الأسبان تمكنوا من البقاء مدة أطول في وهران والمرسى الكبير. ولذلك ظلت العلاقات بين البلدين في حالة حرب يسودها التوتر، وتأخرت حالة السلم بين البلدين وعقد المعاهدات إلى أواخر القرن 18 ، حيث تم عقد معاهدتي 1786 و 1791.

1 . سياسة التفاوض بين البلدين :

لقد سعت أسبانيا إلى التفاوض مع حكومة الجزائر من أجل التوصل لإبرام صلح معه بوساطة عثمانية، لكن الداي محمد بن عثمان باشا رفض كل المساومات ما دامت أسبانيا تحتل وهران والمرسى الكبير. ولهذا عزم كارلوس الثالث على استعمال القوة في ضرب مدينة الجزائر عسكريا وفرض شروطه على الداي ، وهكذا تعرضت مدينة الجزائر إلى حملة أوريللي سنة 1775، لكنها فشلت في تحقيق هدفها. وفي سنة 1776 ظهرت مبادرة فرنسية لتحقيق رغبة أسبانيا، وأعدت مشروعا للمفاوضات بين أسبانيا والجزائر سنة 1776، عبر قنصلها السابق في الجزائر جون أونطوان فاليير (Jean Antoine Vallière)من أجل لتدعيم حليفتها أسبانيا ضد الإنكليز الذين كانوا مشغولين بحرب التحرير الأمريكية. لكن تلك المساعي باءت بالفشل. وراح الداي يعزز قواته، وتحصل على دعم السكان. ولكي تتفرغ أسبانيا للجزائر راح ملكها يبرم معاهدات مع بعض الدول الإسلامية ، لكي يضغط عن طريقهم على الجزائر لإمضاء معاهدة مع أسبانيا. ومع فشل تلك المساعي استمر العداء بين البلدين مما دفع بأسبانيا إلى تجديد غارتين متتالين خلال سنتي 1783، 1784 على الجزائر.

2 . معاهدة الصلح بين البلدين سنة 1786 :

بعدما فشلت حملتيا أونطونيو بارثيليو على مدينة الجزائر سنة 1783، 1784، وفشلت كل المساعي الديبلوماسية التي كانت تحمل شروطا مسبقة، التي يفهم منها فرض السلم على الجزائر. لذا اهتدت إسبانيا إلى أسلوب التفاوض ، فتجاوبت الجزائر معها .

وفي شهر جوان 1785 حل بمدينة الجزائر مندوبان وهما الكونت ديسبيلي (d'Espilly) والأميرال "ماثاريدو" (Mazzaredo) للتفاوض وتذليل نقاط الخلاف بين

البلدين، وقد لعب دور الوسيط القنصل الفرنسي "دي كيرسي"(De Kercy). وبعد مفاوضات استمرت لمدة سنة، توصل الطرفان في 17 من شعبان 1200هـ الموافق ليوم 14 جوان 1786 إلى إبرام معاهدة تألفت من خمسة وعشرين مادة. تناولت جوانب سياسية واقتصادية وأمنية بين البلدين.

البند الأول : تضمنت وقوع حالة السلم بين البلدين

البند2، 3 : والتعاون بين سفن البلدين في البحر بتقديم يد المساعدة، وفي حالة تعرضها للزوابع البحرية ، يجوز لسفن البلدين الرسو في موانئ البلد الآخر

البند 7: وسمحت الاتفاقية لتجار البلدين النزول في موانئ البلد الآخر.

البند9: كما تضمنت الاتفاقية عدم تقديم العون لمراكب دولة أخرى تكون في حالة حرب مع الدولتين المتصالحتين

المادة11: إلى جانب ذلك نصت على حرية الأسبانيين بالجزائر على ممارسة شعائر دينهم المسيحي .

ورغم أن المرسى الكبير ووهران ظلتا تحت الحكم الإسباني،ثم التوصل إلى هذه الاتفاقية، ولكن بعد طول المفاوضات بين البلدين والتريث على توقيعها لمدة سنة كاملة، وسرعان ما تجددت الخلافات بين البلدين حول بعض البنود، استمر لعدة سنوات، لكنها لم تؤد إلى قطع العلاقات بينهما . وتبودلت خلالها العديد من الرسائل بين قادة البلدين ، تناولت وجهات النظر حول الاتفاقية ومراجعة بعض البنود وغيرها من القضايا، خاصة التي كانت تهم أمن أسبانيا في حرصها على منع الغارات على وهران من قبل باي معسكر، وسعيها لإبرام صلح مماثل مع تونس. إلى جانب قضايا أخرى منها حركة سفن البلدين في البحر المتوسط، وما يقع بينها في بعض الأحيان من مناورات وصدامات، تؤدي إلى حجز بعضها من هذا الطرف أو ذاك ..

3 . معاهدة 1791 وجلاء الأسبان عن وهران والمرسى الكبير :

رغم ما توصل إليه الطرفان في إبرام المعاهدة السابقة؛ إلا أن التوتر ظل قائما، وخاصة من الطرف الجزائري الذي لم يهنأ له بال مادام الأسبان يحتلون وهران والمرسى الكبير.

تعرضت مدينة وهران إلى زلزال ضربها في ليلة 8 – 9 أكتوبر 1790، وقد ساعد حادث الزلزال الجزائريين في فتح وهران، حيث استغلوا ما أحدثه من تدمير للمنازل، والأضرار التي لحقت بالحصون والقلاع المنيعة التي كان يتحصن وراءها الأسبان . فعلى سبيل المثال كان الجزء العلوي للقصبة بمدينة وهران الذي يحتوي على أهم المراكز الرئيسية للقيادة الأسبانية بالمدينة، مثل قصر الحاكم ، والثكنة العسكرية ، ومنشآت العلاج ، إلى جانب الكنائس قد دمرت بشكل كبير. وما ترتب عنه من موت حوالي ثلاثة آلاف من السكان والجنود، وحالة الهلع التي عاشها من بقي منهم على قيد الحياة . إلى جانب هذا تعرضت المدينة إلى أعمال النهب من الإسبان أنفسهم.

إن هذه الكارثة الطبيعية وحالة الاضطراب الذي ساد سكان المدينة من الأسبان قد شجع حركة المقاومة على تجديد الهجوم، وكان الأسبان من جهتهم يستميتون في الدفاع عن الموقع. ولم يتمكن محمد عثمان من تحقيق أي تقدم إلى داخل المدينة، خاصة بعد وصول الدعم العسكري من أسبانيا بلغ تعدادها 7 آلاف جندي. ومع استمرار الحصار أحس الأسبان

بصعوبة الموقف، مع زيادة التكاليف وإنفاق المزيد من الأموال عليها وعلى إصلاح ما فسد من الحصون. إلى جانب هذا كان الأسبان في وهران يعانون من أوضاع اقتصادية مزرية من جراء الحصار المضروب عليهم من قبل السكان، ومنع التجارة معهم.

وفي أفريل 1791 بعث الملك كارلوس الرابع وفدا إلى الجزائر "خوينباردا" (Guinbarda) يحمل مقترحات للتصلح وعقد معاهدة سلم . وكان رد الداي محمد عثمان يريد ضم وهران دون شروط. وبعدما توفي الداي في 12 جويلية وتولي حسن منصب الداي الحكم ، أرسل الملك الأسباني إلى الأميرال غرابينا (Gravina)الذي كان موجودا في هذا الأثناء في وهران مع أسطوله وكلفه بإبلاغ الداي الجديد موافقته على الصلح مع الجزائر بضمان الخروج من وهران، وقبوله بشروط الجزائر، فوافق الداي الجديد على عقد معاهدة السلم . وفي يوم 12 سبتمبر 1791 عقدت معاهدة سلم جديدة بين الداي حسن والوفد الأسباني في الجزائر، تتألف من ديباجة وتسعة مواد من أهمها المادة التي تحدثت عن جلاء الأسبان عن وهران. صادق عليها الملك كارلوس الرابع في 16 ديسمبر، وبدأ الجلاء عن وهران والمرسى الكبير في اليوم التالي (17 ديسمبر) وانتهى في يوم 24 فيفري 1792. وفيما يلي مختصر لبنود الاتفاق :

1 ـ أن تنسحب أسبانيا من قاعدة وهران والمرسى الكبير دون قيد أو شرط وتسليمهما إلى إيالة الجزائر.

2 ـ تقوم أسبانيا بدفع مبلغ مقداره 120 ألف فرنك في كل سنة لخزينة الجزائر

3 ـ يسمح للأسبان بإقامة مؤسسة تجارية بالغزوات.

4 ـ يسمح للأسبان بشراء ثلاثة آلاف كيلا من القمح والشعير ومحاصيل زراعية أخرى سنويا من الجزائر .

5 ـ يسمح لها بصيد المرجان على الساحل الغربي من الجزائر.

6 ـ أن تحمل سفينة أسبانية إلى اسطنبول مفتاحين ذهبيين وجرتين من ما عيون وهران كمركز لاستردادها.

7 ـ إخلاء المدينة من جميع ما فيها من سلاح وذخيرة، التي كانت قد غنمتها منذ استيلائها على مدينة وهران والمرسى الكبير ، يوم خروج الباي مصطفى بوشلاغم منها عام 1732.

8 ـ يترك الخيار إلى الأسبان لتهديم ما بنوه منذ عام 1732.

9 ـ يسمح للسكان الأسبان البقاء بمدينة وهران لمدة أربعة أشهر ابتداء من يوم إمضاء عقد الصلح .

كانت هذه المعاهدة مرهقة لأسبانيا حيث ألزمتها زيادة عن الجلاء عن وهران والمرسى الكبير ، أن تدفع ضريبة سنوية قدرها 120 ألف فرنك ، إلى جانب هدايا مختلفة تتكون من أسلحة وسفن وعتاد بحري ، وأن ترجع إلى هران المدافع والقاذفات والذخائر وجميع المعدات الحربية الأخرى التي لأسبانيا في مدينة وهران نقلتها قبل خروجها إلى قرطاجنة في أسبانيا . وهناك شروط أخرى فرضها الداي حسن على كارلوس الرابع تتمثل في حمل مفتاحين من ذهب لمدينة وهران وجرتين من ماء عيونها إلى اسطنبول لتقديمها إلى الخليفة العثماني سليم الثالث .

السنة الأولى ماستر
التخصص: تاريخ الجزائر الحديث 1519-1830
المقياس: العلاقات الجزائرية الأوربية 1
المحور الأول: الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية
4- العلاقات السلمية بين الجزائر وإسبانيا (الاقتصادية)

أ.د عبد القادر فكاير

أولا- مؤسسات التبادل التجاري:

لقد حددت معاهدة سنة 1786طبيعة العلاقات بينهما، ووضعت إطارا للتجارة. كما سمحت معاهدة سنة 1791 بتوسيع النشاط التجاري بين البلدين، وهذا ما فتح المجال أما التجار الأسبان، فتقاطروا على الجزائر أكثر من أي وقت مضى، وتغلغلت عدة شركات تجارية أسبانية في الجزائر، ومن الجانب الجزائري فقد ساهمت شركة بكري وبوجناح في نقل السلع من الموانئ الجزائرية إلى بعض الموانئ الأسبانية، وفيما يلي ذكر لهذه المؤسسات:

1- شركة غوييننتشي (Goyenche):

ولتنشيط الحركة التجارية مع الجزائر وخاصة من أجل استيراد القمح تأسست في أسبانيا شركة غوييننتش. وحتى نهاية سنة 1790 تمكنت الشركة من احتكار جميع مشتريات القمح من مدينة الجزائر وأرزيو. وقد أصبحت الزبون الثاني من الجزائر بعد الشركة الملكية الإفريقية الفرنسية. ونظرا لأهمية التجارة مع إيالة الجزائر طلب القنصل الأسباني في الجزائر لاس إيراس (Las Heras) إرسال مندوبي الشركة إلى الجزائرمن أجل اقتناء البضائع وتقديم الهدايا . واقترح عليها تنصيب مندوب عنها في مدينة الجزائر وآخر في أرزيو.

2 ـ شركة كامبانيا (Campana) -:

استقرت هذه الشركة في مدينة الجزائر في بداية سنة 1792 ، وتمكنت من مد نشاطها إلى وهران. حيث استقبل مبعوث الملك الأسباني من قبل الباي محمد الكبير ومعه بعض الهدايا باسم ملك أسبانيا. وتمكن من الحصول على مقر للشركة. وكان اهتمام هذه الشركة منصبا على الخصوص بمادتين أساسيتين هما الحبوب والمواشي . واتفق الباي مع مندوب الشركة على تحديد أسعار السلع التي يتم بيعها لمكتب الشركة، وذلك لمدة سنة كاملة . كما اتفق الباي مع الشركة المذكورة على إقامة مبنى مناصفة من حيث التكاليف لإقامة مصنع للصابون . وبعد مرور ثمانية أشهر بالجزائر أنشأت الشركة غرفة للتجارة بوهران، عين على رأسها دومينغو رومان(Domingo Roman) يساعده عشرة موظفين. توقف هذا الكمتب في نهاية سنة 1793، بسبب خلا بين البلدين.

3 ـ شركة صيد المرجان:

على خلفية المعاهدة التي أبرمت بين البلدين سنة 1791، حصل الأسبان على حق الصيد بحرية في السواحل الجزائرية، وخاصة في السواحل الغربية. غير أن الصيادين الأسبان لم

يحترموا في بعض الأحيان النطاق الذي حدد لهم من قبل السلطات الجزائرية ، فكانوا يتجاوزنه إلى مناطق أخرى. ففي 3 أوت 1792 جاء أحد الصيادين من قطالونيا ومعه طاقم يتكون من ثمانية أشخاص قبالة مدينة الجزائر لصيد المرجان ، وبأمر من الداي طلب منهم مغادرة المكان والذهاب إلى السواحل الوهرانية. وقد مارست الشركة نشاطها في السواحل الوهرانية خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 1792، وتمكنت خلال النصف الأول من شهر سبتمبر من جمع كميات معتبرة من المرجان. بينما عرفت الفترة الموالية تراجعا في الإنتاج ، مما أدى بالصيادين إلى الانسحاب. وكانت الاتفاقية تنص على أن الجزائر تنال ثلث الكمية من المرجان التي يتم جمعها في الفترة الثانية، أي في شهر أكتوبر.

4 ـ شركة غاريغو (Garrigo):

يعود دخول هذه المؤسسة إلى الجزائر عندما منح لصحبها خوان غاريغو (JuanGarrigo). حق شراء الجلود والصو والشمع وذلك في سنة 1792، وبذلك أصبح نشاطه في بادئ الأمر ضمن شركة من مجموعة من التجار القطالونيين غاريغو(Garrigo) ، ساغارا (Sagarra)، ثيا(Cia) . وهي مؤسسة غاريغو مرتبطة بالملك . وهذا ما يلزمها القيام ببعض الإجراءات، مثل تقديم الهدايا لبعض أعضاء الحكومة في الجزائر. أما شركة غاريغو فهي شركة خاصة كما يعبر عنه اليوم ، فهي لا تمثل إلا نفسها. كان مسموح للشركة بشراء الحبوب والمواشي والجلود والصو، ساوت قيمتها أو تجاوزت قيمة مشتريات الشركة الملكية الإفريقية الفرنسية، وهذا راجع إلى علاقات غاريغو مع الداي، فقد سمحت له هذه العلاقة إلى شراء السلع مع تأخير في الدفع لعدة سنوات.

5 ـ شركة بكري وبوجناح :

تشير الدلائل أن تاريخ إنشاء هذه الشركة كان في سنة 1793 ، عندما طلبت منهما فرنسا أن يزودوها بالحبوب لمدة خمس سنوات. وقد تولت شركة يهودية كان يسيرها بوشناق (Bousnac) وبكري (Bacri) الوساطة في المباحثات ، وكذلك في أمر تزويد فرنسا بالقمح. كما ساهمت بدور هام في التبادل التجاري مع أسبانيا، وتسهيل مهام التجار الأسبان في الجزائر. فإثر تحرير وهران كان سكان جزيرة ماهون ما كانوا يحصلون عليه من الغرب الجزائري من الحبوب. فلجئوا بشركة بكري وبوشناق للحصول على احتياجاتهم الضرورية. كما كانت الشركة تسوق القمح والشعير موانئ إسبانية أخرى مثل قرطاجنة وأليكانتي، حيث كان لها وكلاء هناك.ووسع آل بكري أنشطتهم إلى موانئ متوسطية أخرى فقد شحن جوزيف كوهين بكري بتاريخ 17 جويلية 1790 من الجزائر في اتجاه قرطاجنة الأسبانية إلى وكيله هناك توماس.

ثانيا ـ الصادرات الجزائرية نحو إسبانيا :

أهم الصادرات الجزائرية نحو أسبانيا تتمثل في المواد التالية :

1 ـ الحبوب :

وكانت أسبانيا في حاجة ماسة إلى القمح ، نظرا لقلة إنتاجها ، ومن أجل تزويد جيشها الذي كان يطرح مشكلة لدى الحكومة. وكانت مستعمراتها في السواحل الإفريقية تعتمد على القمح من خارج المنطقة. قبل توقيع اتفاقية الصلح سنة 1786 كانت الجزائر تصدر بعض كميات من القمح لبعض التجار الأسبان، وإثر دخول الشركات الأسبانية إلى الجزائر بعد الاتفاق المذكور، كانت الجزائر تصدر إليهم كميات قليلة جدا، وذلك يعود إلى

بقاء التوتر مع أسبانيا لاستمرار وجودهم بوهران والمرسى الكبير. وبعد سنة 1791 أصبحت معظم المباحثات التي كانت تتم بين السلطات الجزائرية والتجار الأسبان تدور حول شراء الحبوب وخاصة القمح. كما نصت معاهدة 1791 على تخصيص هذه المادة بالإسم(Grano)، في المادة الخامسة وكذلك في المادة السادسة. وأهم الشركات التي كانت تتولى شراء القمح . شركة غوبينتشي، كامبانيا.

2 ـ المواشي :

إلى جانب الحبوب اشتهرت الجزائر خلال هذه الفترة بتصدير المواشي إلى الكثير من الدول الأوربية من بينها أسبانيا. وقد اهتمت شركة كامبانيا باستيراد الماشية من أجل تزويد بعض المناطق الأسبانية مثل برشلونة وجزر الباليار. إلا أن عملية الشراء من قبل هذه الشركة كانت تتم عن طريق تجار أسبان مختصين في هذه المهنة . حيث صدرت الجزائر لشركة كامبانيا عبر وسيطين أسبانيين هما فرانسيسكو سيغوي(Francisco Seguy) وخوسي سييراس (José Selleras) 4240 خرو و457 بقرة، وتم إرسالهم إلى بالما(Palma) وجزيرة إبيزا(Ibiza). وفي سنة 1792كان الإسبان يشترون من المناطق الوهرانية بالجملة الثيران على اختلا أوزانها بسعر 6.50 قرش للثور، والغنم بسعر 1.80 للخرو . وفي بداية القرن التاسع عشر سعت أسبانيا لشراء الأحصنة من الجزائر، فقد خرجت أول شحنة من وهران في 14 فيفري 1809، تتألف من 16 حصانا، و4 بغال، بسعر 2368 بيزوس قوي (Pesos fuerte).

3 ـ الجلود الصوف والشمع :

لقد اشتهرت الجزائر بتصديرها لمواد تجارية أخرى مثل الجلود والصو والشموع وغيرها من البضائع إلى دول أوربية عديدة ومنها أسبانيا ، ولهذا فإن المعاهدة التي أبرمت بين البلدين سنة 1791 قد حرص الأسبان فيها على تأمين حصولهم على هذه المواد ، وهو ما ورد في المادة الرابعة، والتي سمحت للقطالوني غاريغو الحصول على نفس الامتياز الذي كان لدى الفرنسيين . وبناء على هذا الاتفاق فإن الجزائر صدرت إلى أسبانيا ما يقرب من ثلثي احتياجاتها من الجلود في نهاية القرن الثامن عشر.

4 ـ التبغ :

بلغت قيمة المداخيل الإسبانية بالريال من التبغ التي دخلت من وهران خلال سنتي 1790 و 1791، حيث بلغت القيمة 45.356,80 ريال في نوفمبر 1790 ، أما في نوفمبر من السنة الموالية (1791) فقد بلغت: 44.475,10. وما يلاحظ أن هناك تراجع في قيمة الدخل بين السنتين المذكورتين بنقص بلغ 88170 ريال، وهذا راجع الظرو التي مرت بها المدينة خلال هذه الفترة وخاصة السنة الثانية (1791).

5 ـ بضائع أخرى :

إلى جانب السلع السابقة التي اشتهرت الجزائر بتصديرها إلى أسبانيا وغيرها من الدول الأوربية الأخرى ، فإنها قد اختصت بتصدير مواد أخرى ولكنها كانت بكميات قليلة إذا ما قورنت بالحبوب والجلود . ففي وهران أبرم الباي مع شركة كامبانيا عقدا من أجل تزويدها بالزيت،لاستعمالها في صناعة الصابون، في وهران. كما باعت الجزائر لنفس الشركة كميات من شحم الأبقار والأغنام. إلى جانب ذلك صدرت الجزائر إلى أسبانيا كميات من

الوبر والفول . وإلى شركة كامبانيا صدر باي الغرب 5000 قنطار من النخالة (Grenailles). ويذكر أن باي الغرب قد صدر لمحل شركة كامبانيا بوهران حديد القنابل التي رميت خلال الحصار الذي ضرب على وهران خلال سنة 1791. وابتداء من سنة 1810 اهتمت شركة باترون(Patron) بشراء سلع أخرى من الجزائر مثل الكبريت والفلفل وتفاح السرو(Pommes de cypres).

ثالثا ـ الواردات الجزائرية من أسبانيا :

كان الحكام الأتراك في الجزائر يقدمون طلباتهم مباشرة إلى الشركات الأسبانية ، أو الحكومة الأسبانية عن طريق القنصل الأسباني في الجزائر. وذلك ما تبينه إحدى الرسائل مؤرخة في 8 جمادي الأولى 1201هـ الموافق لأواخر عام 1786م، بعثها أحد الموظفين الكبار الداى إلى قنصل أسبانيا يدعوه تسليمه بعض السلع جاء فيها: « من عبد ربه يزيد إلى قونصل اصبنيول الذي بالجزائر ، السلام على من اتبع الهدى ، أما بعد فنامرك أن تبعث لنا الملف والفينة لحريرية تكون جيدة خارجة والملف يكون جيد خارج واتاي وسكار الذي يناسب وادفعهم لصاحبنا حامل الكتب».

ويمكن أن نميز ثلاث مجموعات من السلع التي كانت تستوردها الجزائر من أسبانيا ، هي الأسلحة ، الأدوات المصنوعة والمواد الغذائية .

1 ـ أما الأسلحة فكانت السلعة التي أعطاها الحكام أولوية ، نظرا لعلاقات البلاد مع الخارج وخاصة مع أوربا الغير مطمئنة . ولهذا فكانت تستورد الأسلحة من أسبانيا عبر شركاتها العاملة في البلاد . وكانت هذه الشركات تسهل طلبات الجزائر من احتياجاتها من الأسلحة من أجل الحصول على السلع التي ترغب في شرائها من الجزائر. منها مسورات البنادق، والمدافع، بعض المواد الأولية لصناعة الأسلحة في الجزائر.

2 ـ وطلب باي الغرب أيضا بعض الحلي وساعات وأدوات مصنوعة أخرى. فقد أرسلت شركة كامبانيا إلى وهران عدة شحنات من الحرير والأغطية وأقمشة فاخرة . وفي سنة 1794 استقبلت مدينة الجزائر عدة شحنات من الحرير.

3 ـ كانت الجزائر تستورد كذلك بعض المواد الغذائية مثل الشاي . كما أنها كانت تستورد السكر الذي كان مطلوبا بشكل كبير . وهناك بضائع أخرى مثل الأدوات المتعقلة بالسفن ونشاط البحرية، وكذلك الملح. وكانت الجزائر تستورد بعض البضائع المصنوعة في دول أوربية أخرى من السوق الأسبانية . فقد بلغ حجم مواد الحرير والفلفل والسكر والقهوة المجلوبة من المصانع الألمانية والبريطانية 300 ألف دولار أسباني في سنة 1822.

المقياس: العلاقات الجزائرية الأوربية 1
السنة الأولى ماستر
التخصص: تاريخ الجزائر الحديث 1519-1830
المحور **الثاني**: **العلاقات الجزائرية الانكليزية (البريطانية)**
أولا: العلاقات الجزائرية الانكليزية في أواخر القرن 16 والقرن 17

في أواخر القرن السادس عشر:

لقد ارتبطت العلاقات الجزائرية الانكليزية في أواخر القرن 16 وبداية القرن 17 بالعلاقات العثمانية الانجليزية، فتعود أولى العلاقات الرسمية المباشرة، بين العثمانيين إنكلترا إلى الرسالة التي أرسلها السلطان مراد الثالث، إلى الملكة إليزابيث الأولى تاريخ1579/03/20، ومما جاء فيها:« ....إن بلادنا ستبقى دائما مفتوحة لمواطنيكم وأن سفنكم التجارية سواء تلك الكبيرة أو الصغيرة منها ستكون آمنة في نطاق سيطرتنا، عند قدومها ثم عودتها إلى انجلترا ثانيا... » وقد ردت عليه الملكة إليزابيث (1558-1603) برسالة مماثلة، رحبت فيها بالعلاقات بين البلدين، كما اشتكت للسلطان تعرض مواطنيها للأسر من قبل البحارة العثمانيين، طالبة منه العمل على إطلاق سراحهم. ثم أرسلت التاجر الانكليزي وليم هاربون (Williame Harborne) إلى الولايات العثمانية لإقامة علاقات تجارية في عام 1581م، وطلبها من السلطان العثماني إرسال مبعوثها الخاص لتدعيم الامتيازات، وتعميمها على التجار الانكليز، ونتج عن ذلك تأسيس الشركة الشرقية بمرسوم ملكي في 11 سبتمبر 1581،بتفويض من الملكة إليزابيث الأولى، واستمرت هذه الشركة في السيطرة على التجارة بين الشرق وانجلترا إلى غاية حلها سنة 1825. وامتياز تكون من خمسة بنود في البداية، وخفضت الحكومة العثمانية الضرائب على التجار الانكليز إلى 3 في المائة، بينما كان الأوربيون الآخرون يدفعون 5 في المائة. وفتحت انكلترا سفارة لها في اسطنبول في 20 نوفمبر 1582، وجددت امتيازاتها حتى أصبحت 22 بندا. وفي ماي 1581 منح العثمانيون جواز سفر للتجار الانكليز للمرور في البحار والموانئ الخاضعة للنفوذ العثماني. وأوعز السلطان العثماني إلى إيالات البلاد العربية لممارسة التجار الانكليز نشاطهم فيها.

وعيّن التجار الإنجليز جون تيبتون (JhonTipton) أول قنصل إنكليزي في الجزائر، ولم يكن . وقد عمل القنصل ما في وسعه على حسب الإمكانيات المتوفرة. وفي فيفري 1583 راسله السفير الإنجليزي في اسطنبول ويليام هاربون، يعلمه فيها طلبه حكام الجزائر احترام جواز السفر الممنوح من قبل السلطان العثماني وإعطاء الأوامر لبحارته بعدم التعرض للسفن الإنجليزية في المتوسط.

بدأت انكلترا ميدان التجارة في البحر المتوسط، مع الجزائر بتبادلات تجارية، بتصدير الأسلحة والبارود، ولم تلتزم بأوامر الكنيسة الكاثوليكية التي كانت تمنع

تصدير الأسلحة إلى بلاد المسلمين كونها بروتستانتية، وكانت السفن الانكليزية ترفع العلم الفرنسي على سفنها في بداية الأمر عند دخولها البحر المتوسط، لقدم الامتياز الفرنسي في الدولة العثمانية.

لقد ساعد الصراع المذهبي بين انكلترا وإسبانيا على التقارب بين الانكليز والدولة العثمانية، نظرا للعوامل المشتركة التي كانت تجمع بينهما بشأن إسبانيا الكاثوليكية المتعصبة. مع ظهور الدولة العثمانية قوة في ذلك الحين بإمكانها تلبية حاجات الساسة الانكليز والتجار معا. وقد رحب الجزائريون بالانكليز بسبب عداءهم المشترك للاسبان، وحصلوا على امتيازات مشابهة للامتيازات الفرنسية سنة 1535. وبدأت انكلترا تستورد الحبوب والزيوت والأصوا والشموع والجلود ومواد أخرى من الجزائر، معفاة من الرسوم.

نظرا للنشاط البحري الذي كانت تقوم به الجزائر في البحر المتوسط، نتج عن ذلك الاستيلاء على السفن الأوربية واقتياد من فيها أسرى. وهذا ما جعل الجزائر تتعرض إلى هجمات هذه الدول من بينها انكلترا التي قامت بشن عدة حملات على الجزائر، بدأت منذ عام 1620، بلغ عددها 10 هجمات. باءت جميعها بالفشل ما عدا الحملة (1816) بسبب استعمال الخدعة في الدخول إلى الميناء، وكانت خسائر الأسطول الانكليزي باهظة. وكانت العلاقات بين البلدين لا تسير على نسق واحد بل كانت بين السلم والحرب.

خلال القرن السابع عشر:

في بداية القرن السابع عشر بدأ البحارة الجزائريون يخرجون من نطاق البحر المتوسط حتى مضيق جبل طارق، ثم توغلوا إلى داخل المحيط الأطلسي، وأصبحوا يجوبون المنطقة الواقعة بين جزر الكناري وايسلاندا، حتى وصلوا إلى ضفا من أمريكا الشمالية، وقد استولوا بعض السفن الانكليزية،كما أسروا الكثير من الإنكليز. وفي إحدى المعارك سقط نصف أسطول الصيد المؤلف من 30 سفينة في أيدي البحارة الجزائريين خارج شواطئ نيوفاوندلاند. وهكذا فابتداء من العقد الثاني من القرن 17 أصبح أسطول البحارة الجزائريين يشكل تهديدا لحركة السفن الانكليزية، ودول الشمال الأخرى. وقد ذكر السفير الانكليزي في إسبانيا فرانسيس كوتينغهام (Cottingham)سنة 1617 قائلا:« إن قوة وجرأة قراصنة شمال إفريقيا هما الآن على هذا النحو من الضخامة، سواء في البحر المتوسط أو في المحيط الأطلسي ». وكانت هناك اقتراحات للقيام بحملة انكليزية-اسبانية مشتركة ضد الجزائر. لكن اسبانيا تراجعت. وفي سنة 1620 أرسلت انكلترا أسطولا من ستة سفن حربية عليه 230 مدفع، و12 سفينة تجارية عليها 243 مدفعا. وكان "روبير مانسيل" قائدا للأسطول. وصل مانسيل أمام مدينة الجزائر في نوفمبر 1620 , لكن هذه الحملة كانت بدون نتيجة. فبعد عدة أيام أبحر مانسيل مبتعدا، ونجح في تحرير حوالي 40 أسيرا. وفي سنة 1622، قررت الحكومة الانكليزية ضرورة عقد معاهدة مع الجزائر وتعيين قنصل لها ليسهر على التجارة الانكليزية. فقام "توماس رو" السفير الانكليزي لدى الباب العالي بعقد معاهدة مع الجزائر خلال مارس 1622، بواسطة الدولة العثمانية. وعين "جيمس فريزل" قنصلا في الجزائر.

غير أن الانكليزهم الذين أخلوا ببنود المعاهدة، حيث وجد الحكام الانكليز صعوبة في السيطرة على الضباط البحريين الأحرار (أي غير التابعين للدولة). ومن الأمثلة على ذلك، في سنة 1625 خلال الحرب مع إسبانيا أجبرت سفينة انكليزية خاصة أحد الرياس الجزائريين على تسليم السفينة الإسبانية التي كان هذا الرايس قد غنمها. وقد احتج هذا الأخير

على ذلك. وكان أحد البحارة الإنكليز قد استولى على سفينة فرنسية كان قد استولى عليها من قبل بحار جزائري. وقد حكمت محكمة انكليزية بإعطاء نصف الغنيمة إلى البحار الانكليزي ونصفها إلى الجزائري. وقد أرسلت الجزائر بعثة رسمية إلى لندن ومعها هدايا، لتحاول الحصول على تعويض عن الانتهاكات المقصودة للمعاهدة من قبل البحارة الانكليز، وقد فشلت البعثة. وقد أدى نقض المعاهدة إلى التمادي في اعتداء الانكليز على السفن الجزائرية، حيث هاجمت سفينة حربية انكليزية سفينة للبحارة الجزائريين وأحرقتها، فردت السلطة في الجزائر بالقبض على القنصل "جيمس فرانزيل" ووضعته في السجن. وقد فتح هذا الأمر المجال للحرب. وقد تعرضت السفن الانكليزية الموجودة في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، لهجوم الرياس الجزائريين. وأشهر هجوم الذي قام به مراد رايس الذي نزل في بالتيمور في الساحل الإنكليزي وأسرعديد الأشخاص. كما كانت هناك هجمات على الساحل الانكيزي والإرلندي. ومع مرور السنوات ارتفع عدد الأسرى الانكليز في الجزائر،وقدر بعضهم بـ 5000 أسير سنة 1640. وتعالت هناك أصوات لتحريرهم. وفي سنة 1646 أرسلت بريطانيا "ادمون كاسن"ومعه نقود لفداء الأسرى ولقب قنصل، كما أعطى صلاحيات عقد معاهد سلام مع الجزائر.وقد استقبله الباشا والديوان، وأكدوا له أن الجزائر مستعدة لعقد السلام مع انكلترا. وتم عقد معاهدة هذه السنة. وقد جدّدت زمن محرّم باشا لدى مرور روبرت بلايك (Robert Blake) على الجزائر في شهر أبريل 1655. إلاّ أنّ تمويه أعلام السفن لصالح دول أجنبيّة الّذي مارسته إدارة كروميل على نطاق واسع، أثار سخط الريّاس ودفع الديوان إلى توجيه رسالة شديدة اللّهجة إلى حاكم انكلترا المذكور.ولقد اشتكى القنصل براوني من تهديدات الجزائريّين له.

وفي نهاية عام 1659، عينت انكلترا اللورد وينشلسي،السفير الجديد لإنكلترا في إستانبول، الذي عرج على الجزائر لعقد معاهدة سلام. لكن محادثاته فشلت، فقد طالب خليل آغا بأن تفتح الموانئ الإنكليزيّة للسفن الجزائريّة، ويسمح للريّاس بتفتيش حمولات السفن التجاريّة الإنكليزيّة.ومن وراء ذلك، كان الجزائريّون يسعون إلى ضمان حياد تامّ لإنكلترا في الحرب الطويلة الأمد الّتي كانوا يخوضونها ضدّ الإمبراطوريّة الإسبانية عدوّتهم اللّدود.

وقبل ذهابه، أذن وينشلسي للقنصل الإنكليزيّ بمواصلة المحادثات،التي استمرّت المحادثات عدّة شهور دون جدوى. لكن الديوان ضاق ذرعًا من طول المداولات، لذلك استدعى رمضان آغا القنصل براوني وأخبره بأنّه، سيسمح للريّاس بتفتيش جميع السفن التجاريّة بما فيها الإنكليزيّة وإحضار تلك الّتي تنقل ركّاب أو بضائع دول معاديّة. وفي ظر بضعة أسابيع، جلب البحارة الجزائريّون خمسة سفن إنكليزيّة، ثلاثة منها كانت تحمل جنودًا فرنسيّين إلى البرتغال. وقد بلغ عدد السفن الّتي اقتيدت إلى الجزائر، خلال خريف 1660 وحده، حوالي 12 سفينة إنكليزيّة، 9 هولنديّة، و 12 فرنسيّة أو إيطاليّة.

مع تجدّد في النشاط البحريّ جعل القنصل الإنكليزيّ يذعن لمطالب الجزائريّين في المعاهدة الّتي أبرمها في ديسمبر 1660. إلا أنّ هذه المعاهدة رفضت لندن المصادقة عليها كونها أقرّت بتفتيش حمولات السفن ومصادرة الأملاك المشحونة ببضائع للأعداء.

وللضغط على الجزائريّين،قرّرت إنكلترا إرسال قوّة بحريّة بقيادة الأميرال إدوارد مونتاغو،الكونت دي ساندويتش (Amiral Edward Montague, comte de Sandwich). مكونة من حوالي 20 سفينة كبيرة في جويلية 1661 ورست قبالة خليج الجزائر. بعث مونتاغي موفده إلى الآغا والديوان يلمهم بعدم قبول الملك شارل الثاني

المعاهدة وبضرورة إعادة النظر في بعض بنودها. لكن رمضان تمسّك آغا بنصّ المعاهدة الأخيرة. عندئذ قرّر الأميرال قصف المدينة ، فردّت عليه مدفعيّة الأبراج بشدّة واضطرّته للانسحاب بعد أن تضرّر عدد من قطع أسطوله.

وترك الأميرال مونتاغي وراءه عمارة بيد نائبه، السير لاوسون (Sir Lawson)، ليواصل بها الحرب ضدّ الجزائريّين. واصل أسطول مونتاغو مطاردته للسفن المغاربية، وانضمّت إليه في بداية 1662 عمارة جنويّة بقيادة سنتريون (Centurione)؛ وعندما كان قبالة سواحل تونس، وصل الأميرال الإنكليزيّ خبر مفاده أن "الجزائر دمّرت بفعل عاصفة هائلة وأنّ الكثير من سفن القرصنة غرقت قرب الميناء"، فقرّر اغتنام هذه الفرصة لتحطيم شوكة الجزائريّين. لذا، هاجم الإنكليز مدينة بجاية و قصفوها في بداية أبريل؛ واستولوا على أربعة من سفن الريّاس في ظر ثلاثة أيّام، دفعوا ببقية السفن أمامهم لإلجائها إلى ميناء الجزائر حيث كانوا على علم بوجود الأسطول الهولنديّ هناك. كان الأميرال الإنكليزيّ مونتاغي يعتقد أنّه بذلك سيضع الرياس بين نارين. لكن السفن الجزائريّة دخلت الميناء بكلّ أمان، لأنّ شعبان آغا كان قد عقد هدنة مدّتها 8 أشهر مع الأميرال الهولنديّ دي رويتر.

بعد حصار دام بضعة أيّامً اضطرالأميرال الإنكليزيّ إلى مهاداة شعبان آغا، فتوّصل معه قائد العمارة جون لاوسون في 23 أبريل إلى اتفاق مبدئيّ، استكمل في الثاني من ماي ببند يلمّح أكثر ممّا يقرّ بإمكانية مصادرة سلع الأعداء على متن السفن التجاريّة الإنكليزيّة، كما نصّ هذا البند على استخدام سفن الطرفين لجوازات مختومة للتأكّد من هويتها عند التفتيش.

وفي 29 أكتوبر من نفس السنة، عاد القبطان لاوسون من جديد ومعه القنصل روبرت براوني إلى الجزائر؛ وبتاريخ 10 نوفمبر، عقد المذكور مع شعبان آغا معاهدة سلم وفق البنود الّتي سبق الاتفاق عليها،وذلك في 3 ماي 1662.

انعكاسات معاهدة (1662) على العلاقات بين البلدين :

عقب وصول المبعوث الإنكليزيّ ريكو (Rycaut) في بداية سبتمبر 1663، على متن نفس السفينة الّتي حملت تصديق الباب العالي على المعاهدة، حمّله الجزائريّون رسالة إلى الملك شارل شدّدوا فيها على ضرورة تطبيق نظام الجوازات على جميع السفن الإنكليزيّة وانتظارهم ردًّا سريعًا على ذلك، وأنّهم في حالة العكس، سيقومون بحجز ما يعود للأعداء بدل تعويض مناسب. و مع أنّ المجلس الملكيّ قرّر بعد تسلّمه الرسالة في 29 سبتمبر اتخاذ بعض التدابير قصد تعميم الجوازات، غير أنّه تجاهل طلب الردّ، وعوضًا عن ذلك، أرسل لاوسون على رأس عمارة لحماية السفن التجاريّة في البحر المتوّسط.

وكانت القطرة الّتي أفاضت الكأس هي اختطا الهولنديّين لمائة وخمسين راكبًا جزائريًّا كانوا على متن سفينة إنكليزيّة؛ وقد استنكر الديوان تلك الحادثة وعزم على المضي في تهديده، فأجاز في نهاية 1663 للريّاس احتجاز السفن الإنكليزيّة الّتي لا تحمل جوازًا مناسبًا، كما فرض الرقابة على القنصل الإنكليزيّ خشية أن يتمكن من الفرار. وبذلك تعكّر صفو العلاقات بين الجزائر و لندن من جديد.

وبلغ التوتر بين البلدين ذروته في أبريل 1664 بعدما قام الجزائريّون باحتجاز عدد من السفن الإنكليزيّة؛ ولقد اعتبر الأميرال لاوسون هذا التصرّ خرقًا للسلم، واستولى من جهته على عدّة مراكب جزائريّة اقتيدت كغنائم إلى طنجة، القاعدة الّتي اكتسبتها إنكلترا حديثًا. وانتقامًا لذلك، أهين القنصل روبرت براوني ورمي مكبّلاً بالقيود في السجن.

خلال الصيف، قدم لاوسون إلى الجزائر للمطالبة بتحرير القنصل، فأخلي سبيل هذا الأخير إلاّ أنّ مقرّ سكناه وضع تحت حراسة مشدّدة. أمّا السفن المحتجزة فرفض علي آغا البتّ بشأنها ما لم تعوّض الخسائر الجزائريّة.

وفي هذه الأثناء حل بالجزائر نائب الأميرال تُوماس آلين (Thomas Allen)؛ وهذه المرّة توّصل الطرفان إلى تسويّة المشاكل العالقة بينهما على أساس معاهدة 1662، والّتي أضيف إليها بند منح القنصل حريّة الانسحاب من المدينة إلى أي مكان شاء. وقبل ذهابه، عيّن آلن القبطان نيكولاس باركر (Nicholas Parker) لشغل منصب القنصل بدل براوني.

خلال الحرب الإنكليزيّة ـ الهولنديّة (1665-1667)، انضمّ الريّاس أكثر من مرّة للإنكليز لمهاجمة السفن الهولنديّة والفرنسيّة، و ذلك على الرغم من تسجيل بعض التجاوزات ضدّ الجزائريّين من طر الجانب الإنكليزيّ. وقد ازدادت الهجمات في عام 1668 إلى حدّ اضطرّ علي آغا، تحت ضغط طائفة الريّاس، الترخيص من جديد بمطاردة السفن الإنكليزيّة؛

وفي 9 أكتوبر1668، قدم إلى الجزائر مبعوثين انكليزيين لتدارك الوضع، غير أنّ المحادثات الّتي تولاها بمساعدة القنصل جون وارد (John Ward)، الّذي خلف باركر السنة الفارطة (1667)، لم تسفر عن نتيجة تذكر سوى افتداء بعض الأسرى الإنكليز.

في شهر سبتمبر 1669، عاد توماس آلين ثانيةً على رأس 25 بارجة، وبعد خمسة أيّام من المباحثات غير المجديّة، فتح الأسطول الإنكليزيّ نيرانه على برج الميناء؛ و على الفور، ردّ الجزائريّون بقوّة من حصن سيدي يعقوب الّذي أكمل بناؤه حديثًا، و خرجت سفن الريّاس للمواجهة. و جرت على مرأى المدينة معركة ضارية تكبّد خلالها الإنكليز خسائر فادحة، واضطرّوا للانسحاب إلى ماهون (Mahon) .

وفي السنة التالية، سيّر الإنكليز عمارة مشتركة مع الهولنديّين، ضمّت خمس سفن تحت قيادة آلن وأربعة سفن تحت قيادة الهولنديّ ويلم ڤان غنت (Willem van Ghent)، تموقعت في مضيق جبل طارق لاعتراض السفن الجزائريّة. و تمكنت هذه العمارة قرب رأس سبارطل (cap Spartel) نهاية شهر أوت من إغراق سفينة وإجبار ستٍّ أخرى إلى الجنوح للساحل المغربيّ، و في حين استطاع أغلب بحّارتها النجاة بأنفسهم إلاّ أنّ السفن أحرقت.

وبقي الإنكليز يجوبون البحر قرب السواحل الجزائرية محاولين التضييق على تحرّكات الريّاس؛ وخشية قيامهم بإنزالات برّيّة، قام الحاج علي آغا بتقويّة التحصينات شرق العاصمة كما جدّد بناء حصن تامنفوست وخندق حوله. في شهر ماي 1671،هاجم الأسطول الإنكليزيّ بقيادة الأميرال ادوارد سپراغ (Edward Spragg) مرسى بجاية على حين غرة ودخله عنوةً، وأضرم النار في 8 مراكب كانت راسية فيه واستولى على ثلاثة أخرى. ولقد كان ردّ الفعل بالجزائر، وضع الديوان القنصل إضافة إلى التجّار الإنكليز في السجن حمايةً لهم من السخط الشعبيّ، الذين نهبوا مقرّ القنصليّة وقتل الترجمان.

وفي شهر جويلية، ظهرت قطع من الأسطول الإنكليزيّ قرب من ميناء الجزائر وشدّدت عليه الحصار. لقد كانت هذه العمليّات الإنكليزيّة بشكل كبير، بمثابة الشرارة الّتي أشعلت فتيل الاضطرابات في الجزائر وأدّت في النهاية إلى سقوط الحاكم الحاج علي آغا. لم تتمخض الهجمات المتوالية ضد الجزائرعن مكاسب كبيرة للانكليز، ولذلك جرى توقيع معاهدة أخرى مع الجزائر في 10 أفريل 1682 بفضل جهود قنصلها صمويل مارتن (1674-1682).

المقياس: العلاقات الجزائرية الأوربية 1
السنة الأولى ماستر
التخصص: تاريخ الجزائر الحديث 1519-1830
المحور **الثاني**: **العلاقات الجزائرية الانكليزية (البريطانية)**
ثانيا: العلاقات بين البلدين خلال القرن 18- وأوائل القرن 19:

أ.د. عبد القادر فكاير

خلال القرن 18:

شهدت الجزائر خلال القرن 18 ضعفا اقتصاديا بسبب ضعف النشاط التجاري ومقاومة الدول الأوربية للجهاد البحري الجزائري، وأصبح بفضل المعاهدات مع الدول الأوربية مجالا للنفوذ الأوربي على حساب الجزائر، وجاءت تلك الحالة بسبب رجوع الحكام الجزائريين في عقد المعاهدات وتعيين الحكام والتصر بإرادات البلاد من الجهاد البحري التي أصبحت تصر على الحكام ولم تكن ترسل شيئا منها إلى السلاطين العثمانيين.

فخلال هذا القرن كانت انكلترا في حالة سلام مع الجزائر على العموم، وكان السائد لديها أن الحرب مع الجزائر ستكون مكلفة من الإبقاء على العلاقات السلمية. وكانت السفن الحربية الانكليزية تزور مرسى مدينة الجزائر من حين لآخر لتشعر الداي ومستشاريه بضرورة الالتزام بنصوص المعاهدات. ومع مرور عقود هذا القرن استطاعت دول أوربية أخرى أن تعقد معاهدات السلام مع الجزائر.

وإثر تحرير وهران من الوجود الإسباني سنة 1708، لاحظ الفرنسيون أن منافسيهم الانكليز أخذوا يصلون إلى مكانة هامة في البحر المتوسط، إذ كان الجيش الانكليزي والهولندي المحارب إلى جانب إسبانيا قد حصل على الخيول والحبوب من الجزائر، وعندما طارد القراصنة الفرنسيون السفن الانكليزية في البحر، لجأت أربعين سفينة إلى وهران. ورغم ذلك كان القنصل الانكليزي يواجه صعوبات مع الجزائريين. فقد كانت النزاعات قائمة حول الجنسية عندما كان العلم الانكليزي يرفع أكثر على السفن الإيطالية والإسبانية. وأحيانا يرفع على سفن ليس فيها فرد بريطاني، وقد حدثت أزمة حادة عم 1711 حين أطلق بحار بريطاني النار على سفينة جزائرية، إذ كانت السفينة البريطانية تحمل 44 مدفعا، في حين كانت السفينة الجزائرية تحمل 12 مدفعا، خسر الجزائريون نصف الطاقم بين قتيل وجريح. وقد أنذر القنصل حكومته بأن الحادث قد يتسبب في إعدام الانكليز الموجودين بالجزائر، أو تؤدي إلى إعلان الحرب ضد الانكليز. وتداركت بريطانيا الموقف فأرسلت برقية عنها يدعى "نوريس" مع بعض الهدايا إلى الداي علي باشا شاوش (1710-1718).

توترت العلاقات بين الجزائر بريطانيا من جديد بعد أن قام الداي محمد عثمان بطرد القنصل البريطاني فريزر (Fraser) سنة 1767، وخلال استقباله للدبلوماسيين وذلك بسبب تعالي القنصل البريطاني على أقرانه من الدبلوماسيين وحمله السلاح في حضرة الداي.

تحسنت العلاقات الجزائرية البريطانية، بعد الفتور بسبب إهانة القنصل، وكذلك رفض عقد معاهدة سلام مع الولايات المتحدة الأمريكية إرضاء لبريطانيا، حيث قام الداي حسن بعدم السماح لوفد أمريكي رسمي بزيارة الجزائر عام 1792، لأنه كان لا يثق بأمريكا .

خلال القرن التاسع عشر:

عاد التوتر من جديد ما بين 1803-1804، بسبب طرد القنصل البريطاني فالكون (Falcon) من الجزائر التي طلبت استبداله. احتجت وهددت بقصف العاصمة الجزائرية، لم تعبأ الجزائر بذلك التحدي واستعدت للمواجهة، إلى أن البريطانيين تراجعوا في النهاية وعينوا شخصا آخر على رأس القنصلية[8].

أرهقت الاعتداءات البحرية الأوربية المتكررة الأسطول الجزائري، في حين كانت القوة العسكرية لتلك الدول تتنامى في نهاية القرن 18 وبداية القرن 19، كما شهدت الجزائر اضطرابات داخلية، منها فقدان الغنائم، والإتاوات، وصعوبة جمع الضرائب، واغتيال الداي مصطفى (1798-1805، إلى جانب ظهور نابليون وهيمنته على أوربا وامتناعه هو الآخر عن دفع الضرائب مع التهديد بضرب الجزائر. وعندما انتصرت القوات البريطانية على القوات الفرنسية في معركة الطر الأغر يوم 21 أكتوبر 1805، سمح لها لتحل محل الفرنسيين بالجزائر. وفي عام 1807 حصلت بريطانيا على مركز القالة الذي كانت تديره فرنسا، واستغلته لمدة عشر سنوات، مقابل 10 آلا جنيه استرليني.وفي غضون هذه العلاقات الحسنة، سعت بريطانيا في عام 1810 إلى التوسط لعقد هدنة بين الجزائر والبرتغال،وأعطت للبرتغاليين بموجبها منفذا ضيقا على البحر كانوا في حاجة إليه،في الوقت الذي كانوا يرضخون فيه تحت الاحتلال الجزئي والهجوم العسكري الفرنسي الإسباني.

أثرت المعارك البحرية في البحر المتوسط على تجارة الدول المحايدة في المحيط الأطلسي، وعجزت تلك الدول عن دفع الضرائب والعتاد الحربي والبحري للجزائروفق المعاهدات المعقودة مع الجزائر، وقد أثر ذلك على نشاط البحرية الجزائرية كذلك. وقامت بريطانيا بتجهيز ثلاث سفن كبيرو مشحونة بالصواري والكابلات والحبال والبارود للمدافع ومادة الرصاص ومواد حربية أخرى وصلت إلى الجزائر في 16 ماي 1810.

قامت بريطانيا كذلك بوساطة بين إسبانيا والجزائر بعد اتهام الأسبان بإغراق سفينة جزائرية يوم 22 ماي 1811. لذلك أمر الداي الحاج علي بالقبض على القنصل الاسباني، وألقي القبض على سفينتين إسبانيتين تحملان شحنات تبلغ قيمتها 20 ألف دولار مع مطالبة الداي للمملكة الاسبانية بدفع مبلغ كبير ثمنا لتجديد علاقات السلام بين البلدين، وهنا أرسلت بريطانيا سفينة تحمل مبلغ70 ألف دولار لتعزيز تلك المفاوضات، فقامت بريطانيا بحماية شواطئ وسكان جزيرة صقلية من هجمات البحارة الجزائريين، كما استعملت نفوذها لدى الجزائر لتحصل على هدنة لصالح صقلية حررت بموجبها أسرى صقليين بالجزائر.

عرض ملك بريطانيا جورج الثالث في 4 جانفي 1812 على الداي الحاج علي التحالف ضد الولايات المتحدة الأمريكية، عبر رسالة وعده فيها بمساندة أسطوله في حالة أي عدوان خارجي أمريكي، ورجاه ألا يسمح للأمريكان بأن يعكروا الانسجام السائد بين الدولتين.

وقد أن غطت الاضطرابات في الدول الأوربية، نشاط البحارة الجزائريين وعلى الحرب االعداء القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بين (1812-1814) التي انتهت بموجب معاهدة غنت سنة 1814،ونتيجة لعدم إرسال الولايات المتحدة الإتاوة،أعلنت الجزائر الحرب عليها عام 1815،وقررت مصادرة سفنها المارة في البحر المتوسط.

لقد مثل التنافس البريطاني-الفرنسي إحدى نتائج الحرب الأوروبية وأثرها على الساحة الجزائرية، واستهدفت سياسة بريطانيا تجاه الجزائر الأهدا نفسها التي سعت فرنسا إلى تحقيقها مثل الحملات والمفاوضات وإيجاد مواطئ قدم لها في سواحل الجزائر، ولكن بريطانيا اتبعت وسائل وحيل دبلوماسية أخرى للوصول إلى أهدافها،فحين كان السلم والرخاء

يعم أوربا، لم تفكر في الجزائر حليفا استراتيجيا لها،بل كانت هدايا يسيرة ورجال لا يمتازون بالحنكة والدراية، ولأن همها الوحيد هو الوصول والهيمنة على البحر المتوسط.

مؤتمر فيينا وتدخله في الشأن المغاربي:

عقد الأوربيون في 13 سبتمبر 1914 مؤتمرا في فيينا طرحت فيه عدة مشاكل منها ما سموه القرصنة المغربية ومسألة تجارة الرقيق. وتحرير الأسرى النصارى الموجودين لدى الجزائروبقية البلاد المغاربية، إذ قدم الأميرال البريطاني سيدني سميث، إلى المؤتمر مذكرة طالب فيها الدول الأوربية بضرورة قيامها بعمل جماعي ضد دول المغرب العربي ، ووضع حد للقرصنة البحرية وإنهاء تجارة الرق. ومطالبته بتغيير حكومات تلك الدول، ووضح أن مثل تلك الأعمال لا تمس سيادة السلطان العثماني، لأن الجزائر تتصر بمعزل عن السلطة العثمانية، واقترح على الدول المشاركة في المؤتمر دعوة السلطان للتعاون معها، ووقف كل إمداداته للجزائر وسحب الحامية العثمانية الموجودة فيها، ومنع رعاياه من الانخراط في قواتها البحرية والبرية منها.

لقي مشروع سيدني سميث تأييد سفير فرنسا في بريطانيا بولنياك ، الذي رأى أن اشتراك فرنسا في مثل تلك العمليات يحيي عملها العسكري. وخالفت الحكومة الفرنسية رأي سفيرها، أنها رأت أن المشروع يؤكد التفوق البريطاني في البحر المتوسط، في الوقت الذي عانت فيه فرنسا من الضعف السياسي والعسكري، بسبب تواجد قوات أجنبية على أرضها.

وقدمت بريطانيا تقريرا إلى حكومة استانبول اشتكت فيه تصرفات الأوجاق، وطالبت بوضع حد لتصرفاتهم، وفي حال عدم قيامها بعمل جاد، فإن الدول المطلة على البحار ستعمد إلى اتخاذ إجراء قاس ضد الأوجاقات، فردت الحكومة العثمانية بأنها لن تتدخل في حال قيام حرب بين تلك الدول وأوجاقات الغرب. وبذلك رفعت الدولة العثمانية يدها عن الجزائر.

وفي تلك الأثناء حدثت اشتباكات في البحر بين سفن أمريكية وجزائرية أدت إلى استشهاد عدد من البحارة أبرزهم الريس حميدو. وأسر سفينة جزائرية من قبل الأمريكيين، ومن ثم تحمس الأمريكيون لتلك العملية وجددوا هجومهم يوم 16 من الشهر نفسه، وغنموا زورقا بحريا جزائريا مجهزا بـ 22 مدفعا، وفي يوم 24 رسى الأسطول الأمريكي قبالة مدينة الجزائر للتهديد بوقف زيارة وتفتيش السفن التي تقوم بها البحرية الجزائرية، وكانت النتيجة توقيع الصلح بين الطرفين في7 جويلية 1815.

انتهى مؤتمر فيينا، وأعلن فيه يوم 9 جوان 1815 على تحريم القرصنة والاسترقاق في الجزائر و تونس و طرابلس، وضرورة القضاء عليهما، ولم يشمل ذلك ولايات شمال إفريقيا فقط، بل امتد ليطبق على دول العالم كافة، وتم تفويض بريطانيا بتطبيق تلك الإجراءات.

كان وقع المؤتمر سيئا في نفوس القادة الجزائريين الذين رفضوا مقرراته، وعززه موقف السلطان العثماني محمود الثاني (1808_1839) الذي جاء مؤيدا له، إذ أصدر أوامره بعدم التعرض لكل رعايا الدول الأخرى أو أسرهم ، ليخفف من حدة التوتر، لكن الجزائر لم توافق على تلك التعليمات على الرغم من وصول المندوب البريطاني للجزائر، ليخبر الداي عمر بن محمد بما تم الاتفاق عليه مع السلطان.

حل اكسموث بالجزائر وطلب افتداء 50 أسير من سردينيا مقابل ألف ريال على كل شخص، فوافق الداي على ذلك. لكنه رفض طلبه في إطلاق الأسرى من نابولي البالغ عددهم 1200أسير، مقابل نفس المبلغ لكل شخص. ثم انتقل إلى تونس وطرابلس،وأبرم مع حكامهما

معاهدة سلم، وحرر بموجبها أسرى سردينيا ونابولي،دون أن يدفع فدية. بعدها عاد إلى الجزائر في شهر ماي ومعه قواته البحرية. وقابل الداي وطالب أخذ بقية الأسرى حسب الاتفاق المبرم قبل شهرين.أجابه الداي سنفعل ذلك بعد وصول فرمان من السلطان، فرد اكسموث أنه لا يمكنه الانتظار مدة أطول وطلب منه أن ينهي المسألة في ظر ثلاث ساعات. وكان ذلك الرد بمثابة إنذار. عندئذ تشاور الداي مع أهل البلد، واتفقوا على إعلان الحرب على البريطانيين،وقصف أسطولهم بالمدافع. ولما أدرك اكسموث هذا الموقف الجزائري، قبل تسوية مشكلة الأسرى طلب من الباشا أن تتولى السفينة الانكليزية حمل هدية الجزائر إلى الدولة العثمانية في اسطنبول. وهكذا تم تسوية النزاع بصورة مؤقتة.

لم ترض الدول الأوربية ولا الحكومة البريطانية بالاتفاق الذي أبرمه اكسموث مع الداي عمر. لذا قررت تجهيز حملة عسكرية. وغادر الأسطول ميناء بليموث بقيادة إكسموث ثانية يوم 28 جويلية 1816. وعندما وصل إلى جبل طارق انضم إليه الأسطول الهولندي بقيادة الأميرال "فان كابلان". وإثر وصوله إلى الجزائر، وجه "اسكموث" إنذارا إلى الداي، لكن الداي لم يجبه. عندئذ تعرضت المدينة إلى القصف، وقد أسفرت المعركة عن حرق العديد من السفن الراسية في الميناء ليلا. وتمكنت الدفاعات الجزائرية من قتل وجرح 3000 من الغزاة. وقتل وجرح 300 من المقاتلين الجزائريين، حسب تقرير الداي عمر، أما شالر فقال: 600 قتيل وجريح جزائري، 138 قتيل و 90 جريح بريطاني، 13 قتيل و25 جريح هولندي. وقد أحدثت القدائف خسائر في الأبراج. وانتهت المعركة بفرض الأسطول البريطاني شروط المعاهدة قاسية على الداي عمر. فنصت على إلغاء الرق نهائيا، وتسليم الأسرى الموجودين في الجزائر مهما كانت جنسيتهم، وإعادة جميع أموال الفدية التي أخذها الداي عن الأسرى السردانيين، تعويض الخسائرالتي ألحقت بالقنصل البريطاني عقب القبض عليه وسجنه، اعتذار الداي علانية بمحضر وزرائه وضباطه وفقا للإدارة البريطانية.

الحملة البريطانية على الجزائر 1924:

ناقشت الدول مرة أخرى موضوع القضاء على القرصنة التي تمارسها الدول البربرية (المغاربية) في مؤتمر إيكس لا شابيل 1818. وقد طلب المفاوضون من مندوبي فرنسا وبريطانيا أن يوجها إندارات جديدة . وتنفيذا لتوصيات المؤتمر، أوفدت فرنسا بريطانيا الأميرالين "جوريان" الفرنسي و "فريمانتال" البريطاني. إلى الجزائر. وقد استقبلهما الداي حسين يوم 5 و 9 سبتمبر 1919، ولما استمع لمطالبهما، رفض الامتثال لها، ورد عليهما أنه لا يخضع لأوامر الملوك الأوربيين، وأن سيواصل تفتيش جميع السفن الأجنبية، ثم لجأ إلى تكثيف النشاط البحري. وأنذر القناصل الأوربيين في حالة رفضهم دفع الإتاوات المقررة عليهم. ثم توجه الوفد إلى تونس وطرابلس في نفس المهمة. وقد رفض باي تونس هو الآخر، بينما وافق باي طرابلس على الطلب.

وفي سنة 1823 تأزمت العلاقات بين الجزائر والدول الأوربية، ومنها بريطانيا، فعلى تداعيات ثورة قبائل ضواحي مدينة بجاية، حيث كان بعض أفرادها يشتغلون لدى القنصليات الأجنبية بمدينة الجزائر، وطلب الداي من القناصل تسليمه الأشخاص الذين يعملون لديهم من المنتمين للقبائل الثائرة ، فرفض القناصل ، ومنهم القنصل البريطاني "ماك دونال" . عندئذ ألقت الحكومة الجزائرية على خدم القنصليات بالقوة، ما أدى إلى توتر العلاقات بين الجزائر وبريطانيا.

اجتمع القناصل الأجانب في دار القنصل الأمريكي يوم 2 ديسمبر 1823، وأعدوا مذكرة احتجاج ضد الحكومة الجزائرية. وقد رد الداي حسين أن بلاده حرة في تصرفاتها مع رعاياها ، كما هو الشأن في سائر البلدان. وبعد هذا الرد بفترة قصيرة ، وصلت البارجة البريطانية بقيادة القبطان "سبينسر" إلى الجزائر في جانفي 1824. تحمل معها تعليمات الحكومة البريطانية إلى القنصل "ماك دونال" عن أحداث أكتوبر الماضي، كما اشتملت على بنود إضافية للمعاهدة التي أبرمت بين البلدين بعد حملة "اكسموث" سنة 1816. لكن الداي رفض التفاوض مع البريطانيين، واعتبر المعاهدة التي أبرمها معهم لمدة ثلاث سنوات قد انتهى أجلها المحدد. ورفض التوقيع على البنود الإضافية للمعاهدة التي عرضت عليه، لآنها لا تحمل الختم الحقيقي للحكومة البريطانية. انسحب القنصل البريطاني ولجأ إلى البارجة الراسية في الميناء. وقد واصل من هناك مفاوضاته للتوقيع على البنود دون أن يتنازل عن شيء من مضمونها. وبدأ من هناك يضايق السفن الجزائرية في عرض البحر، محاولا منعها من الدخول أو الخروج. وقد أدت هذه الاستفزازات إلى اشتباك إحدى المراكب الجزائرية بقيادة رايس قدور باصون مع الأسطول البريطاني.

وتفاوض مع الداي من جديد حسين داي، لكنه رفض وطلب من الحكومة البريطانية أن تغير القنصل "ماك دونال" بشخص آخر. وقد فشلت مساعي القناصل المحايدين تسوية الخلا□. وأرسلت بريطانيا أسطولا حربيا بقيادة الأميرال "هاري نيل"، الذي وصل إلى الجزائر في شهر فيفري 1824. وفرض حصار على الجزائر حتى يوافق الداي على التوقيع على مطالب الذي عرضه عليه القنصل. وهي امتداد الحصانة الدبلوماسية إلى دار القنصل الريفي. وحق رفع العلم البريطاني فوق مبنى الدارين الريفي والحضري، والاعترا□ بالقنصل البريطاني كعمدة للقناصل المسيحيين،وإعفاء الأهالي الذين يخدمون القنصل البريطاني من الضرائب، وعدم مراقبة الدبلوماسيين البريطانيين.

أخبر الداي السلطان العثماني بالأوضاع، ولما طال الانتظار، طلب الأميرال "هاري نيل" مقابلة الداي حسين، فقابله يوم 28 مارس 1824. وتوصل الطرفان إلى الاتفاق على بنود رسالة السلام، إلا أن الداي أصر على رفض عودة القنصل "ماك دونال" إلى الجزائر. ولهذا رفض الأميرال عقد الصلح. وطلب الداي من السلطان أن يرسل له جنودا عن طريق طرابلس وتونس لمواجهة البريطانيين.

دام الحصار لمدة 6 أشهر، جرت خلالها عدة مفاوضات لكنها فشلت لتشبث طل طر□ بموقفه.عندئذ قرر البريطانيون ضرب مدينة الجزائر، ودامت المعركة ما بين 12 جويلية إلى 26 من الشهر ، وأخيرا أرسل الأميرال مركبا رفع عليه العلم الأبيض راغبا في التفاوض. وتوصل الطرفان إلى إبرام معاهدة صلح في 26 جويلية. فقبل الداي بشروط البريطانيين، الذي وافقوا هم على استبدال القنصل "ماك دونيل".

المقياس: العلاقات الجزائرية الأوربية 1

السنة الأولى ماستر
التخصص: تاريخ الجزائر الحديث 1519-1830
المحور **الثاني**: **العلاقات الجزائرية الانكليزية (البريطانية)**
ثالثا: معاهدات الجزائر مع إنجلترا (بريطانيا)

أ.د. عبد القادر فكاير

1- قائمة المعاهدات:

لقد أبرمت الجزائر مع انكلترا (بريطانيا) حولي 20 معاهدة كانت الولى في سنة 1622، أما الآخيرة فكانت في سنة 1824، وفيما يلي قائمة لها.

1- أول معاهدة بين الجزائر والانكليز عن طريق الدولة العثمانية 1622:
2- معاهدة السلم 1662، بين شارل الثاني ملك انكلترا ، ومدينة مملكة الجزائر، تتكون من 15 مادة . في 23 أفريل 1662.
3- معاهدة السلم بين تشارلز ملك انكلترا والباشا وديوان الجزائر في 3 ماي 1664، تتكون من 14 مادة.
4- معاهدة بين انكلترا والجزائر وقعت بمدينة الجزائر في 10 أفريل 1682.
5- معاهدة بين انكلترا والجزائر وقعت في مدينة الجزائر في 06 أفريل 1686 تتكون من 22 مادة.
6- معاهدة بين الجزائر وانكلترا ، وقعها القبطان موندن (Munden) والقنصل كولي (Cole) سنة 1700تتكون من 4 مواد.
7- بنود سلم وتجارة بين الأمير آن ومصطفى باشا في 18 أكتوبر 1703، تتكون من 3 بنود.
8- بنود سام وتجارة بين الأمير جورج ملك بريطانيا العظمى، وعلي باشا داي الجزائر، 1716، تتكون من 4 مواد.
9- توقيع معاهدة بين بريطانيا العظمى والجزائر، يوم 18 مارس 1729.
10- مادة إضافية بين بريطانيا العظمى والجزائر، وقعت بالجزائر في 3 جوان 1751.
11- مواد سلم وتجارة بين بريطانيا العظمى والجزائر، أبرمت بمدينة الجزائر يوم 14 ماي 1762.
12- مواد السلم والتجارة بين ملك بريطانيا العظمى جورج الثالث والجزائر في يوم 3 أوت 1765، تتكون من مادتين.
13- معاهدة بين الجزائر وبريطانيا العظمى وقعت في مدينة الجزائر في 3 سبتمبر 1800.
14- معاهدة بين الجزائر وبريطانيا العظمى وقعت في 19 مارس 1801.
15- معاهدة سلم بين الجزائر وصقلية بوساطة من بريطانيا العظمى وقعت في مدينة الجزائر، يوم 21 نوفمبر 1813.
16- معاهدة بين الجزائر وبريطانيا العظمى وقعت في مدينة الجزائر في 3 أفريل ، مع إضافة مادة في 20 ماي 1816. تتكون من 4 مواد.

17- مادة إضافية بين الجزائر وبريطانيا العظمى، وقعت في مدينة الجزائر يوم 20 ماي 1816. (إثر حملة اكسموث).
18- معاهدة بين الجزائر وبريطانيا العظمى وقعت في الجزائر يوم 28 أوت 1816.
19- إعلان عن تجديد السلم بين الجزائر وبريطانيا يوم 26 جويلية 1824.

2- التعليق على بعض المعاهدات:

أول معاهدة بين الجزائر والانكليز عن طريق الدولة العثمانية 1622:

لقد تم عقد هذه المعاهدة بعد حملة عسكرية قامت بها انكلترا ضد مدينة الجزائر سنة 1620 بقيادة روبيرت مانسيل (Robert Mansell)، وقد فشلت هذه الحملة ، ولذا أخذ الانكليز يميلون إلى عقد معاهدة مع إيالة الجزائر، ليتجاوزوا المشاكل التي تعرضت لها سفنهم في البحر الأبيض المتوسط. وقد نصت هذه المعاهدة على خمسة بنود نصت على الاستمرار في إرسال القناصل الانكليز إلى الجزائر، كما نصت على إمكانية دخول التجار الإنكليز إلى الجزائر. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعاهدة أبرمتها انكلترا مع الجزائر وتونس، بواسطة الدولة العثمانية. جاءت تحت عنوان "استسلام أو اتفاق سلام بين تونس والجزائر في القسطنطينية ومقبول وموقع من قبل مفوضي الجزائر وتونس. صنع في مارس 1622"

معاهدة 3 ماي 1662 :

وقعت هذه المعاهدة،بين انكلترا والجزائر بطلب من ملك بريطانيا الذي ناب عنه الأدميرال آرثر هاربرت إسكوبير،قائد الأسطول البريطاني في البحر المتوسط، وداي الجزائر بابا حسن (1862-1683). وقعت بتاريخ 9 أفريل 1682، وبالتاريخ الهجري 11 رجب 1093.

تعتبر هذه المعاهدة ثاني معاهدة أبرمت بين البلدين احتوت على 14 مادة تناولت قضايا السلم والأمن بين البلدين، فقد ركزت المادة الأولى على حالة السلم فلا يقع اعتداء ضدّ بعضهما البعض، لا بين سفنهما ولا رعاياهما ولا بين شعبيهما. كما تعرضت إلى أن كلّ السفن التابعة لبريطانيا العظمى أو لرعاياها تستطيع الرسو في ميناء الجزائر أو في أي ميناء آخر تابع لحكومة الجزائر. وتستطيع التعامل والبيع والشراء مثلما كان الشأن في الماضي مقابل دفع رسم عشرة في المائة كما هي العادة. أما البند الثالث فذكر أن كلّ رعايا بريطانيا العظمى الذين هم عبيدا في الجزائر سيطلق سراحهم ولن يسمح في المستقبل لا باسترقاق ولا ببيع أو شراء أيّ أحد من رعايا جلالته في الجزائر. أما البند الرابع فتحدث عن منع سفن تونس أو لطرابلس أو لسلا باقتياد بّحارة أو أمتعة ملك لرعايا بريطانيا العظمى إلى الجزائر، فإنّه لن يسمح لهم ببيعها في الجزائر. أما امادة 5 فتحدثت عن عدم مصادرة ممتلكات الرعايا الانكليز في الجزائر بل توضع في يدي القنصل.المادة6 تناولت حرية قيام القنصل والرعايا الانكليز في الجزائر ممارسة شعائرهم الدينية. وعن الرعايا الانكليز في الجزائر فذكرت، إذا اعتدى أحد من رعايا جلالته على تركي أو على أحد السكّان الأصليين، فإنّه يعاقب إذا ما تمّ القبض عليه (المادة 7). لا يجبر القنصل ولا أيّ واحد من رعايا جلالته على دفع دين أيّ إنكليزي أو أحد آخر من رعايا جلالته إلاّ إذا كان ضامنًا له، (المادة 11) كما تحدثت المواد 8، 9، 10 على نشاط السفن سواء الحربية منها أو التجارية الانكليزية في الموانئ

الجزائرية. **أما المادة 13** فتعرضت إلى النزاعات الّتي قد تنشب بين رعايا رعايا انكليز، فيتمّ الفصل بينهم من طر القنصل.

معاهدة السلم و التجارة بين بريطانيا العظمى و الجزائر في 5 افريل 1686:

لقد تم تجديد هذه المعاهدة حفاظا على السلم سنة 1686، عن طريق السيد وليام ساومس بارت، في طريقه متوجها إلى القسطنطينية، بإعتباره سفيرا للملك البريطاني جايمس الثاني إلى السلطان العثماني، وفي سنة 1691 جددت المعاهدة كذلك من طر توماس باكر دون تعديلات تذكر في كلا المعاهدتين. وقد تمت المصادق عليها من طر الفارس قييوم سوام باروني، سفير لدى جلالة السلطان، في 5 افريل 1686.نمط قديم (مخطوط باليد). وقد احتوت المعاهدة على 22 مادة نذكر منها الأول: "من الآن وصاعدا منح و اتفق على معاهدة الصلح هذه المبرمة من طر آرتير هاربر المبجل أميرال اسطول جلالته في البحر المتوسط، وسو يتم التاكيد عليه وملاحظته دون الاخلال ، صاحب سمو ملك بريطانيا العظمى، و فرنسا، وايرلندا، حام الديانة المسيحية وكبار السلاطين المشهورين لدولة باشا، آغا، حكام المدينة، ومملكة الجزائر، وبين دولهم ورجالهم من الجهتين، أن البواخر و السفن الأخرى، الرجال و شعوب كلا الطرفين، لا يقومون باي ضرر، إهانة، شتم، قولا او فعلا، لكن يعاملون بعضهم بعضا بكل احترام و اخوة ممكنة، وكل النزاعات و الادعاءات مهما كانت في يومنا هذا بين الطرفين تكون ملغاة". وصودق على المعاهدة و ختم عليها ، في الخامس يوم من افريل ، في سنة سيدنا عيسى الف و ستة مائة و ستة و ثمانون، و في السنة الهجرية ألف وسبعة و تسعون وثلاثة و عشرون من شهر القمري جماد الأول.

معاهدة سنة 1700م بين بريطانيا العظمى والجزائر موقعة بالجزائر، 17 أغسطس 1700

كانت معاهدة سلم وتجارة بين الداي مصطفى (1700-1705م) وملك بريطانيا وليام الثالث William III (1689- 1702م)؛ لسنة 1700 قد أكدت ما جاء في معاهدة 1682م بين بابا حسان (1682-1683م) وشارل الثاني Charles II (1660- 1685م) بإضافة مادتين. سلم مؤكد، ومواد إضافية عقدت مع حاكم الجزائر من طر القبطان ماندن، والقنصل كول. وقد احتوت المعاهدة على أربعة مواد. وقد عُقدت هذه المعاهدة في عهد الملك وليم الثالث William III (1689- 1702م) ملك بريطانيا.

وكانت معاهدة سنة 1700م، معاهدة سلم وتجارة بين الداي مصطفى (1700-1705م) والقبطان جون ماندن والقنصل البريطاني بالجزائر روبرت كول؛ أكدت ما جاء في معاهدة 1682م بين بابا حسان (1682-1683م) وشارل الثاني Charles II (1660- 1685م) بإضافة مادتين حسب مولود قاسم.

وقد أكدت المادة الأولى عدم اعتراض السفن الجزائرية للسفن البريطانية، سواء في البحر أو في السواحل التابعة لبريطانيا، تأكيدا لما جاء في معاهدة سنة 1682م، وكل قائد سفينة جزائرية لا يحترم ذلك يتعرض لعقوبة شديدة من طر الداي. أما المادة الثانية فقد منحت أجل لكل السفن البريطانية التي لا تملك وثيقة مرور، لغاية آخر سبتمبر 1701م، للحصول على وثيقة المرور، وقبل هذا التاريخ لن تتعرض السفن الجزائرية لأي سفينة بريطانية. لكن بعد هذا التاريخ كل سفينة لا تحمل وثيقة مرور تُصادر هي وما عليها من بضائع، لكن يُطلق سراح طاقمها. أما المادة الثالثة فجاءت لحماية الإنكليز بالجزائر من البحارة الجزائريين، تحت مسؤولية ضابط يُكلف من طر الداي بحماية الإنكليز في

الميناء، ويعاقب كل من يتعرض للإنكليز في الجزائر. وختمت المعاهدة بمادة رابعة ذكر فيها تاريخ الإمضاء على المعاهدة.

معاهدة بين بريطانيا العظمى والجزائر. موقعة في الجزائر في 28 أكتوبر 1703:

مواد السلم والتجارة بين صاحبة السمو القوية، الأميرة آن بفضل الله ملكة بريطانيا العظمى، فرنسا وأيرلندا، حامية العقيدة المسيحية. والسيد الأعظم مصطفى داي، الباشا، الآغا وحكام مدينة ومملكة الجزائر العظيمة ببارباريا؛ المصادق عليها، والمؤكدة والمجدَدة من طر جورج باينغ إيسك، أميرال الجناح الأحمر لأسطول صاحبة الجلالة يوم 28 أكتوبر، 1703م.

معاهدة تجارية واقتصادية تحت تسمية معاهدة سلم وصداقة بين الداي مصطفى دائما وملكة بريطانيا آن Anne (1702- 1714م). وقد عقدت هذه الاتفاقية بعد مجيء القائد بينغ الإنجليزي Byng على رأس خمسة مراكب بحرية، واقترح على الديوان إبرام معاهدة تسوي الإنكليز والهولنديين بالفرنسيين في الميدان التجاري والاقتصادي. وذكر يحي بوعزيز أن القائد بينغ لم يحصل على طائل لأن العلاقات مع فرنسا في هذه الفترة كانت حسنة للغاية، بينما ذكر عبد الرحمان الجيلالي أن الأمر تم للإنكليز.

وقَع المعاهدة نيابة عن الملكة آن جورج بينغ، الذي عينته الملكة آن، أميرال البحرية البريطانية منذ 1 مارس 1703م، وكان يجوب غرب المتوسط لمنع إسبانيا من السيطرة على صقلية.

والواضح من البنود أن التعامل بين الجزائر وبريطانيا كان تعامل الند للند، على اعتبار أن رعايا الطرفين سيتعاملون بالسلم والصداقة المتبادلة. ووصف الجزائر، في مقدمة المعاهدة، بالعظيمة، وفي المادة الأولى التي أكدت وجددت ما تم الاتفاق عليه في المعاهدات السابقة بين الجزائر وبريطانيا (معاهدة سنة 1682م، 1686م، 1700م)، مؤكدة أن كل الخلافات بين الطرفين سيتم تجاوزها دون أي أثر على العلاقات الثنائية.

وجاءت المادة الثانية لتحدد نسبة الضريبة الجمركية على السلع البريطانية التي قدرت بـ 10 في المائة، والتي ستُخفَض إلى 5 في المائة مستقبلا. أما السلع التي غنمتها السفن البريطانية فهي معفاة من الضريبة الجمركية .

وجاءت المادة الثالثة لتؤكد حماية الداي للسفن البريطانية سواء المُصنعة بإنكلترا أو بمستعمراتها بأمريكا عند عدم توفر وثيقة المرور لدى قائد السفينة، إذا ثبُت أنها تابعة لرعية بريطاني أو صُنِعت أو جُهزت في إنكلترا أو في مستعمراتها بأمريكا.

أكدت وختمت بحضور الرب العظيم في 28 أكتوبر من عام سيدنا المسيح 1703، و من العام الهجري 1115 في اليوم الأول من شهر رجب. وتشكلت المعاهدة من ثلاث مواد.

معاهدة بين الجزائر وبريطانيا وقعت بالجزائر العاصمة في 20 أكتوبر 1716، تم تجديدها بمعاهدة 18 مارس 1729.

مواد السلام والتجارة بين الأمير المعظم والعزيز جورج ، بفضل نعمة الرب، ملك بريطانيا فرنسا وإيرلاندا ، المدافع عن العقيدة المسيحية وبين الشهير الداي علي باشا وحاكم المدينة الشهيرة ومملكة مدينة الجزائر في بلاد البربر ، صدقت وأكدت وجددت من قبل القبطان كونيكسبي نوربوري (Conigsby Norbury) قائد سفينة جلالته المسماة

(Argyle)، القبطان نيقولاس إيتون (Nicholas Eaton) قائد سفينة جلالته المسماة (Chester) وقنصل جلالته طوماس طومبسون(Thomas Thompson) بمدينة الجزائر، في 29 من شهر أكتوبر 1716، استنادا للصلاحية الكاملة التي قدمت ومنحت لنا من قبل جون بيكر (John Baker) نائب الأميرال للسرب الأزرق للأسطول البريطاني التابع لجلالته، والأميرال والقائد العام لسفن جلالته العاملة في البحر المتوسط.

احتوت المعاهدة على أربعة مواد نذكر منها المادة الرابعة. "إذا التقت إحدى السفن الجزائرية مع سفن بريطانية وهي تملك رخص المرور لكل سفينة أو (سفينة شراعية sattees) التي تتلاءم مع تلك التي يسلمها القنصل البريطاني فيجب أن تمر مجانا دون أي تدخل". توقيع: القبطان: كونيكسبي نوربوري (Conigsby Norbury)، القبطان: نيقولاس إيتون (Nicholas Eaton)، القنصل: طوماس طومبسون(Thomas Thompson)، Algiers, 29 October, 1716. . Tho. Thomson.، N. Eaton.،Con. Norbury.

معاهدة سلم وتجارة بين الجزائر وبريطانيا العظمى أبرمت في 18 مارس 1729م:

ملخص المعاهدة: تم التأكيد والاتفاق على أنه من الآن فصاعدا فإن الاتفاق الموقّع بين "أرثور هربرت" [في سنة 1682]، وبعده أميرال بحرية جلالة الملك، والسير "ويليام صومس" السفير إلى السيد العظيم عام 1686م، بالإضافة إلى البنود المضافة والمتفق عليها مع القبطان "موندن" والقنصل "كول" عام 1700، ونائب أميرال السرب الأحمر لبحرية جلالة الملك عام 1703، وكذلك البنود المتفق عليها مع القبطان "نوربوري"، والقبطان توماس تومفون"، قنصل جلالة الملك في الجزائر عام 1716، والتي تم تجديدها وتأكيدها مع نائب الأميرال "فيليب جوفانديلب"، إذ يجب احترام هذه البنود من طر بريطانيا العظمى وحاكم الجزائر الداي، وكل المناطق التابعة للملكة والجزائر، وكذا المواطنين من كلا الجانبين. كما لا يجوز أن تلحق بالسفن أضرارا أو بالمواطنين الأذى، سواء كان ذلك بكلام أو بفعل. كما يجب أن يتعامل المواطنون من الطرفين بكل احترام وتقدير.

وهناك معاهدات أخرى أبرمتها الجزائر مع بريطانيا وهي:

- معاهدة سلم و تجارة بين جورج الثالث ملك بريطانيا و فرنسا و ايرلندا وهانوفر و السيد العظيم علي باشا داي "مملكة الجزائر المجاهدة " ، في 14 ماي 1762.
- اتفاقية بين الجزائر و بريطانيا بخصوص جزيرة كورسيكا في عهد الداي حسن و الملك جورج الثالث ملك بريطانيا و ايرلندا و هانوفر في 1 يناير 1796 ثم هدنة بين الجزائر وبريطانيا في عهد الداي عمر بتاريخ 28 اوت 1816 .
- اتفاقية سلم بين الجزائر و بريطانيا العظمى في عهد الداي حسين و الملك جورج الرابع في 26 جويلية 1824 ، و قد ألغاها الداي حسين بعد عام في 1825 و طرد القنصل البريطاني O'Donneil.و كانت آخر معاهدة بين الجزائر و بريطانيا.